# مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

**الجلسة ٤٧١٤**

الجمعة، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد فال | (غينيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد إيفانوف |
| | إسبانيا | السيدة بلاسيو فايلرسندي |
| | ألمانيا | السيد فيشر |
| | أنغولا | السيد تشيكوتي |
| | باكستان | السيد أكرم |
| | بلغاريا | السيد تفروف |
| | الجمهورية العربية السورية | السيد الشرع |
| | شيلي | السيدة الفيار فالترويلا |
| | الصين | السيد تانغ جياكسوان |
| | فرنسا | السيد غلوسو دفلبان |
| | الكاميرون | السيد بلينغا – إبوتو |
| | المكسيك | السيد دربيس |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد سترو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد باول |

## جدول الأعمال

**الحالة بين العراق والكويت**

مذكرة من الأمين العام (S/2003/232)



03-27074 (A)
*0327074*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

## الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر آذار/مارس ، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، نيابة عن المجلس، بمعالي السيد جوشكا فيشر، نائب مستشار ألمانيا ووزير خارجيتها على ما تحلى به من قيادة في ترؤسه للمداولات الهامة التي أجراها المجلس في الشهر المنصرم.

كذلك أود أن أشيد باسم المجلس بصاحب السعادة، السيد غونتر بلوغر، على ما قام به من عمل بوصفه رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣. وأنا على يقين بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق الشكر للسفير بلوغر لما تحلى به من مهارة دبلوماسية فذة خلال اضطلاعه بتوجيه دفة عمل المجلس في الشهر المنصرم.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

## الحالة بين العراق والكويت

### مذكرة من الأمين العام (S/2003/232)

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد الدوري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد هانس بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بليكس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد البرادعي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أُرحب بوجود الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، بيننا في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على المجلس الوثيقة S/2003/232 التي تتضمن مذكرة من الأمين العام يحيل بها إلى مجلس الأمن التقرير ربع السنوي الثاني عشر للرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

كذلك أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ماليزيا، الوثيقة S/2003/246.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى عرض من السيد هانس بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هانس بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

**السيد بليكس** (تكلم بالانكليزية): ما فتئت، منذ ثلاث سنوات تقريبا، أرفع إلى مجلس الأمن التقارير الفصلية للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وتقاريري وصفت استعداداتنا الكثيرة لاستئناف عمليات التفتيش في العراق. والتقرير الفصلي الثاني عشر هو أول تقرير يصف عمليات التفتيش في أشهرها الثلاثة الأولى. ويأتي التقرير بعد مضي أربع سنوات دون عمليات تفتيش. لقد انتهينا من وضع التقرير قبل ١٠ أيام، ووقعت أحداث هامة عقب وضعنا ذلك التقرير. وبياننا اليوم سيستكمل تلك النقاط في التقرير حتى يحصل المجلس على ما استجد من معلومات.

استؤنفت عمليات التفتيش في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالإجراءات، وخاصة الدخول إلى المواقع عند الطلب، لم نواجه صعابا تذكر – أقل بكثير من الصعاب التي واجهتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨. وهذا يمكن عزوه بالتأكيد إلى الضغوط الخارجية القوية.

بعض المسائل العملية التي لم يتسن تسويتها في المحادثات التي أجريناها أنا والسيد البرادعي مع الجانب العراقي في فيينا قبل بدء عمليات التفتيش ولا في القرار ١٤٤١(٢٠٠٢) حسمت خلال اجتماعات عقدناها في بغداد. والمصاعب الأولية التي أثارها الجانب العراقي حول الطائرات المروحية وطائرات الاستطلاع الجوي المحلقة في منطقتي حظر الطيران تم التغلب عليها. ونحن بذلك لا نقول إن عمليات التفتيش خلت من التوترات، ولكن بإمكاننا في هذه المرحلة أن نضطلع بعمليات التفتيش، في العراق بأكمله، دون إخطار مسبق، وأن نزيد من عمليات الاستطلاع الجوي.

طائرات الاستطلاع الجوي الأمريكية من طراز ”يو – تو“ والفرنسية من طراز ميراج تعطينا بالفعل صورا قيمة تستكمل صور السواتل التي نحصل عليها، ونتوقع أن نضاعف قريبا قدراتنا على الرؤية الليلية بواسطة طائرات عرضها علينا الاتحاد الروسي. ونتوقع أيضا أن نجري عمليات مراقبة جوية عن قرب من ارتفاعات منخفضة بواسطة طائرات بلا طيار قدمتها ألمانيا. ونحن ممتنون لا للبلدان التي وضعت تحت تصرفنا هذه الأدوات فحسب، بل أيضا لدول مثل قبرص التي سمحت بوضع طائراتنا على أراضيها.

إن العراق، بنظامه الإداري المتطور للغاية، ينبغي أن يكون بمقدوره تقديم المزيد من الأدلة الموثقة عن برامج أسلحته المحظورة. قلة من تلك الوثائق فقط هي التي رأت الضوء حتى الآن وتم تسليمها منذ بدأنا عمليات التفتيش. ولقد كان محبطا لآمالنا أن بيان العراق في ٧ كانون الأول/ديسمبر لم يقدم أية أدلة وثائقية جديدة. وآمل أن تؤدي الجهود المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك عبر تعيين لجنة حكومية، إلى تحقيق نتائج مهمة. وحين يتقرر أن هناك مواد محظورة مجهولة المصير نحتاج قبل كل شيء إلى أدلة ذات مصداقية – أو إلى المواد المحظورة ذاتها، إن وجدت.

وعندما لا تتاح لنا الوثائق الأصلية يمكن للمقابلات مع الأشخاص الذين قد تكون لديهم معرفة وتجارب ذات

صلة أن توفر أسلوبا آخر للحصول على هذه الأدلة. ولدى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أسماء مثل هؤلاء الأشخاص في سجلاتها وهم من بين الأشخاص الذين نسعى إلى مقابلتهم. ولقد قدم العراق لنا في الشهر الماضي أسماء العديد من الأشخاص الذين قد يشكلون مصادر معلومات ذات صلة، وخاصة الأشخاص الذين شاركوا في مختلف مراحل التدمير الأحادي الطرف لبرامج الأسلحة البيولوجية والكيميائية والقذائف المحظورة في عام ١٩٩١.

إن تقديم قائمة الأسماء يدعونا إلى التفكير في أمرين. أولا، مع مثل هذه المعلومات المفصلة الموجودة المتعلقة بالذين شاركوا في عملية التدمير الأحادية الطرف، لا بد بالطبع أن تكون هناك أيضا سجلات باقية تتعلق بالكميات والبيانات الأخرى الخاصة بمختلف المواد التي تم تدميرها.

والأمر الثاني هو أنه بوجود شهود ذوي صلة بالموضوع متاحين أكثر أهمية أن نعقد مقابلات في أشكال ومواقع تسمح لنا بأن نتيقن من أن الشهادات المتوفرة تُقدم بدون أي تأثير خارجي. وبينما يبدو أن الطرف العراقي قد شجع الذين تتم مقابلتهم على ألا يطلبوا وجود مسؤولين عراقيين – أو من يطلق عليهم اسم المراقبين – أو تسجيل المقابلات، إلا أنه يصعب داخل العراق توفير الشروط لضمان غياب التأثيرات الخارجية. إن إجراء مقابلات خارج البلاد قد يوفر لنا مثل هذه الضمانات. ونعتزم قريبا أن نطلب إجراء هذه المقابلات. إلا أنه، ورغم النواقص الباقية، فإن المقابلات مفيدة. ومنذ بدأنا إجراء المقابلات، طُلبت مقابلة ٣٨ شخصا على انفراد، وافق منهم ١٠ أشخاص بشروطنا – وقابلنا سبعة منهم خلال الأسبوع الماضي.

وكما أشرت في ١٤ شباط/فبراير الماضي، ادعت سلطات استخباراتية بأنه يتم نقل أسلحة دمار شامل عبر أنحاء العراق بالشاحنات، وأن هناك بصفة خاصة وحدات متنقلة لإنتاج الأسلحة البيولوجية. ويقول الجانب العراقي إنه لا وجود لمثل هذه الأنشطة. وأُجري عدد من عمليات التفتيش في مواقع معلن وغير معلن عنها تتعلق بمنشآت الإنتاج المتنقلة. وتم الإطلاع على مختبرات متنقلة لفحص الأغذية و ورشات متحركة، وكذلك حاويات كبيرة تحتوى على معدات لمعالجة الحبوب. و لم يُعثر حتى الآن على أدلة على وجود أنشطة محظورة. ويُتوقع من العراق أن يساعد في وضع أساليب موثوق بها للقيام بعمليات فحص عشوائي للنقل البري.

كما يقوم المفتشون بفحص برنامج العراق لمركبات موجهة عن بعد. وتم تفتيش عدد من المواقع، مع جمع بيانات لتقييم المدى والقدرات الأخرى لمختلف النماذج التي وجدناها. وتستمر عمليات التفتيش في هذا المضمار.

وكانت هناك تقارير، أنكرها الجانب العراقي، بأن أنشطة محظورة تجري تحت الأرض. وعلى العراق أن يقدم معلومات حول أي هيكل تحت الأرض مناسب لإنتاج أو تخزين أسلحة دمار شامل. وخلال عمليات تفتيش معلن أو غير معلن عنها، قامت أفرقة التفتيش بفحص هياكل لأبنية يُحتمل وجود مرافق تحت الأرض فيها. بالإضافة إلى ذلك، استُخدمت معدات رادارية تخترق طبقات الأرض في العديد من المنشآت. و لم يتم حتى الآن العثور على أية منشآت تحت الأرض للإنتاج أو التخزين الكيميائي أو البيولوجي.

وينبغي أن أضيف أنه، بالنسبة لمراقبة النقل البري وتفتيش المنشآت تحت الأرض على حد سواء، سنحتاج إلى زيادة عدد موظفينا في العراق. وأنا لا أتحدث عن مضاعفة عدد الموظفين. بل أفضل أن أحصل على ضعف كمية المعلومات ذات النوعية الجيدة عن المواقع المراد تفتيشها بدلا من إرسال ضعف عدد المفتشين الخبراء.

لقد أبلغت المجلس في ١٤ شباط/فبراير بأن الجانب العراقي أصبح أكثر نشاطا في اتخاذ واقتراح الخطوات التي يمكن أن تلقي ضوءا جديدا على مسائل نزع السلاح غير المحسومة.

وحتى قبل أسبوع، ولدى وضع التقرير الفصلي الحالي في صيغته النهائية، كان التقدم الملموس الذي تم إحرازه قليلاً نسبياً؛ ومن هنا كانت الصياغات الحذرة الواردة في التقرير المعروض عليكم.

أما اعتباراً من اليوم، فهناك المزيد. ذلك أنه رغم أن الجانب العراقي حاول إقناعنا خلال اجتماعاتنا في بغداد بأن قذائف الصمود ٢ التي وردت في إعلانه تقع ضمن المدى الذي أذن به مجلس الأمن، فإن الحسابات التي أجراها فريق من الخبراء الدوليين قد دفعتنا إلى الخروج باستنتاج مناقض. وقد قبل العراق منذ ذلك الحين بتدمير هذه القذائف والأصناف الأخرى المرتبطة بها وبدأ عملية تدميرها تحت إشرافنا. وتشكل عملية التدمير الجارية قدراً لا يُستهان به من نزع السلاح، بل إنها الأولى من نوعها منذ منتصف التسعينات. فلسنا نشهد تكسير شظايا من الخشب لتنظيف الأسنان. بل إن ما يجري تدميره هو أسلحة فتاكة. بيد أنه لزام عليّ أن أضيف أن التقرير الذي لديّ اليوم يخطرني بأنه لم تستمر أي أعمال للتدمير اليوم. وأرجو أن يكون هذا التوقف وقتياً.

وقد تم بإشراف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش حتى الآن تدمير ٣٤ من قذائف الصمود ٢، بما فيها قذيفتان للتدريب، واثنين من الرؤوس الحربية، ومنصة إطلاق واحدة، وخمسة محركات. والعمل مستمر على تحديد الأجزاء والمعدات المرتبطة ببرنامج الصمود ٢ وجردها. وقد تم تدمير غرفتين للصبّ "أعيد ترميمهما" تستخدمان في إنتاج القذائف التي تدفع بالوقود الصلب، وصهرت بقاياهما أو وضعت في غلاف خرساني. ولا تزال مشروعية القذيفة الفتح قيد الاستعراض، انتظاراً للمزيد من التحقيق والقياس لمختلف بارامترات هذه القذيفة. وقد قدّم مؤخراً مزيد من الأوراق بشأن الأنثراكس والـ VX والمقذوفات. وتبين أن الكثير منها يعيد ذكر ما سبق أن أعلنه العراق، وسوف يحتاج بعضها إلى مزيد من الدراسة والمناقشة.

ويضطلع العراق حالياً بجهد ملحوظ لإلقاء الضوء على أحد المصادر الرئيسية للشكوك فيما يتعلق بكميات الأسلحة البيولوجية والكيميائية التي قام بتدميرها من جانب واحد في عام ١٩٩١. ويتعلق جزء من هذا الجهد بموقع للتدمير، ارتؤي في الماضي أن إجراء تحقيق كامل بشأنه ينطوي على خطر فائق. ويجري حالياً حفره من جديد. وقد استخرج العراق حتى الآن ثماني قنابل تتألف من قنبلتين سليمتين من طراز آر -٤٠٠ مملوءتين بمادة سائلة وست قنابل أخرى بحالة كاملة. كما عُثر على بعض أجزاء لقنابل. وتم أخذ بعض العينات. ومن شأن تحري أمر موقع التدمير أن يتيح على أفضل الظروف تحديد عدد القنابل التي تم تدميرها في الموقع المذكور. وينبغي أن يتبع ذلك بذل جهد جدي وذي مصداقية لتحديد المسألة المنفصلة المتمثلة في تحديد عدد القنابل التي تم إنتاجها من طراز آر -٤٠٠. وتجري أعمال التفتيش في هذا الصدد كما تجري في غيره على قدم وساق وقد تتمخض عن بعض النتائج.

واقترح العراق إجراء تحقيق باستخدام تكنولوجيا متقدمة لقياس كمية الأنثراكس التي تم تدميرها من جانب واحد ودُفنت في أحد المواقع. بيد أنه حتى لو أمكن باستخدام التكنولوجيا المتقدمة قياس كمية الأنثراكس التي يقال إنها دفنت في هذا الموقع، فإن النتائج ستظل غير قاطعة. ويجب بطبيعة الحال أن يلي تحديد كمية الأنثراكس المدمرة القيام بمحاولات لتحديد الكمية التي أنتجت بالفعل.

وفيمـا يتعلـق بعـامل VX، اقـترح العـراق مؤخـراً الاستعانة بوسيلة مماثلة لقياس كمية أحد سلائف VX ذُكر أنه دُمر من جانب واحد في صيف عام ١٩٩١.

كما أبلغنا العراق مؤخراً بأنـه، في أعقـاب إصـدار المرسـوم الرئاسـي الـذي يحظـر علـى الأفـراد والشـركات المختلطـة الانخـراط في أعمـال ذات صلـة بأسـلحة الدمـار الشامل، من المقرر سنّ تشـريعات أخـرى في هـذا الشـأن. ويبدو أن ذلك كان رداً على رسالة من اللجنة تطلب فيها استيضاحاً لهذه المسألة.

ماذا نستخلص من هذه الأنشطة؟ لا يملك المرء أن يتجنب الانطباع بأن ثمة تسارعاً في المبادرات مـن الجـانب العراقي منذ نهاية شهر كانون الثاني/يناير، وذلك بعد فترة مـن التعـاون علـى مضـض إلى حـد مـا. وهـذا أمـر جديـر بالترحيب، غير أنه يجب التروي في الحكم على قيمة هـذه التدابير استناداً إلى عدد علامات الاستفهام التي تنجح بالفعل في إزالتها. وهو ما لم يتضح بعد.

وفي ضوء هذه الخلفية، يطرح الآن السؤال عما إذا كان العراق يتعاون ''على الفور ودون شروط وعلى نحـو فعـال'' مـع اللجنـة، وفقـاً لمقتضيـات الفقـرة ٩ مـن القـرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ويمكن التماس الإجابات فيما قدمته من سرد للوقائع. بيد أنه إذا أريدت إجابات مباشرة بشكل أكثر فإني أقول ما يلي. ما برح الجانب العراقي يحاول أحياناً وضع شروط، كما فعل إزاء الطائرات المروحية وطائرات يو-٢. بيد أن العراق لم يستمر حتى الآن في فرض هذه الشروط أو غيرها على ممارستنا لأي من حقوقنا الخاصة بالتفتيش. ولو فعل هذا فإننا سنبلغ به.

ومن الواضح أنـه رغـم أن المبـادرات العديـدة الـتي يتخذها الجـانب العراقي الآن بهدف حل بعض المسائل غير المحسومة منذ وقت طويل بشأن نزع السلاح يمكن اعتبارها فعالة، بل وربما استباقية، فإن هذه المبادرات التي يضطلع بها بعد مرور فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر من صـدور القرار الجديد لا يمكن القول إنها تشكل تعاونا فورياً، كما أنها لا تغطي بـالضرورة كافـة المجـالات ذات الصلـة. وهـي جديرة مع ذلك بـالترحيب، وتستجيب لها اللجنة على أمل تسوية مسائل نزع السلاح القائمة حالياً دون حسم.

وقـد يربـط أعضـاء المجلس معظـم مـا قلتـه بـالقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لكن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش تؤدي عملها في إطار عدة قرارات لمجلس الأمن. إن التقرير ربع السنوي المعروض عليكم اليوم مقـدم طبقـا للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي لم ينشئ لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش فحسب، وإنما لا يزال الكثير من عملنا يهتدي به. ويتعين في الإطار الزمني الوارد في القرار أن يرفع تقرير عن نتائج هذا العمل إلى مجلس الأمن قبل نهاية هذا الشهر. وأود أن أكون أكثر دقة.

يوجه القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) لجنـة الأمـم المتحـدة للرصد والتحقق والتفتيش نحو ''معالجة مسائل نزع السلاح المعلّقة'' وتحديد ''مهام نزع السلاح الرئيسية المتبقيـة''، كما ينبغي عرض المهام الأخيرة على مجلس الأمن لنيل موافقته في سياق برنامج عمل. وستكون لجنة الأمـم المتحـدة للرصـد والتحقق والتفتيش على استعداد لتقديم مشروع برنامج عمل في هذا الشهر حسب الاقتضاء.

وقـد أدت لجنـة الأمـم المتحـدة للرصـد والتحقـق والتفتيش واللجنة الخاصة وفريق أموريم عملا قيّما في تحديد مسـائل نـزع السـلاح، الـتي كـانت مفتوحـة في نهايـة عـام ١٩٩٨. واستخدمت لجنة الأمم المتحـدة للرصـد والتحقـق والتفتيش هـذه المادة بوصفـها نقـاط انطـلاق لكنـها قـامت بتحليل البيانات التي تنطوي عليها والبيانات والوثائق الـتي صدرت بعد عام ١٩٩٨ وحتى الوقت الحاضر بغية تجميع

قائمة ''مسائل نزع السلاح المعلقة'' الخاصة بها، أو بالأحرى، المسائل المصنفة في مجموعات. وما نسعى إليه من خلال أنشطتنا للتفتيش هو الإجابة على هذه المسائل. ومن قائمة تلك المسائل المصنفة في مجموعات ستحدد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ''مهام نزع السلاح الرئيسية المتبقية''. وكما ورد في التقرير المعروض على المجلس، فإن قائمة المسائل المصنفة في مجموعات باتت جاهزة.

وكل ما هو مطلوب من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أن تقدم إلى المجلس برنامج عمل عن مهام نزع السلاح الرئيسي المتبقية. وبما إني أفهم أن العديد من أعضاء المجلس مهتمون بوثيقة العمل المتضمنة للمجموعات الكاملة لمسائل نزع السلاح، فقد قمنا بتصنيفها، كما أننا مستعدون لتوفيرها لأعضاء المجلس حسب الطلب. وفي وثيقة العمل هذه، التي مع ذلك قد يجري تعديلها في ضوء معلومات جديدة، سيحظى الأعضاء باستعراض أكثر تحديثا للمسائل المعلقة مما هو وارد في وثائق عام ١٩٩٩، التي عادة ما يشيرون إليها. وتنتهي كل مجموعة من وثيقة العمل بعدد من النقاط التي تشير إلى ما يمكن أن يفعله العراق لتسوية هذه المسألة. وبالتالي، يمكن قياس تعاون العراق على أساس التسوية الناجحة للمسائل.

ولا بد لي أن أذكر أن وثيقة العمل تتضمن الكثير من المعلومات والنقاش عن المسائل التي كانت موجودة في نهاية عام ١٩٩٨ - بما في ذلك المعلومات التي تكشفت بعد عام ١٩٩٨. وتتضمن معلومات ونقاشا أقل بكثير عن فترة ما بعد عام ١٩٩٨، وذلك يرجع أساسا إلى ندرة المعلومات. وبغض النظر عن ذلك، فقد أعربت الوكالات الاستخبارية عن الرأي القائل إن البرامج المحظورة قد استمرت أو استؤنفت في هذه الفترة، وفضلا عن ذلك، يقال إن البرامج والمواد المحظورة موضوعة في مرافق تحت الأرض، كما ذكرت، وأن المواد المحظورة يجري تحريكها عبر العراق. وتتضمن وثيقة العمل مقترحات عن كيفية معالجة هذه الشواغل.

وأود أن أختتم بياني بإبلاغ الأعضاء بأن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش تجري حاليا صياغة برنامج العمل الذي يقتضي منا القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) تقديمه هذا الشهر. ومن الواضح أن البرنامج سيشمل القائمة المقترحة بمهام نزع السلاح المعلقة؛ وسيصف النظام المعزز لعمليات الرصد والتحقق الجارية التي طلب منها المجلس تنفيذها؛ وسيصف كذلك مختلف الأنظمة الفرعية التي تشكل البرنامج - على سبيل المثال، المراقبة الجوية، والمعلومات من الحكومات والموردين، ومعاينة واستكشاف حركة المرور على الطرقات.

ما هو الوقت الذي سيستغرقه حل مهام نزع السلاح الرئيسية المتبقية؟ على الرغم من أن التعاون يمكن بل يتعين أن يكون فوريا، فإن نزع السلاح والتحقق منه في أحسن الأحوال لا يمكن أن يحدث حالا. وحتى مع الموقف العراقي الإيجابي، الذي حث عليه الضغط الخارجي المتواصل، فسيستغرق التحقق من المواقع والمواد، وتحليل الوثائق وإجراء المقابلات مع الأشخاص ذوي الصلة بالموضوع، واستخلاص النتائج وقتا طويلا. إن الأمر لن يستغرق سنوات، ولا أسابيع، وإنما أشهرا. فلا الحكومات ولا المفتشون يرغبون في أن يستمر تفتيش نزع السلاح إلى ما لا نهاية. بيد أنه لا مفر من أن نتذكر أنه يتعين وفقا للقرارات التي تحكم المسألة، أن يظل هناك نظام للتفتيش والرصد بعد التحقق من نزع السلاح، وذلك بغية إعطاء الثقة وإطلاق الإنذار، إذا ظهرت علامات على إحياء أي برنامج للأسلحة المحظورة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بليكس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيد البرادعي** (تكلم بالانكليزية): إن التقرير الذي أقدمه اليوم إلى المجلس هو عن آخر تطورات أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

عندما قدمت تقريري إلى المجلس في ١٤ شباط/فبراير، أوضحت أن عمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة قد تجاوزت مرحلة الاستطلاع إلى حد كبير – أي إعادة ترسيخ قاعدة معرفتنا فيما يتعلق بقدرات العراق النووية – إلى مرحلة التفتيش، التي تركز على المسألة الرئيسية المعروضة على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن نزع السلاح وهي: هل قام العراق بإحياء برنامجه المتعلق بالأسلحة النووية أو حاول إحياء هذا البرنامج خلال السنوات الأربع الماضية.

واسمحوا لي في البداية أن أذكر ملاحظة عامة وهي أن القدرات الصناعية قد تدهورت إلى حد كبير، في معظم المواقع العراقية، خلال السنوات الأربع الماضية، بسبب غياب الدعم الأجنبي الذي كان موجودا في معظم الأحيان خلال الثمانينات، ومغادرة أعداد كبيرة من الموظفين العراقيين المهرة في العقد الماضي، وافتقار العراق إلى الصيانة المستمرة للمعدات المتطورة. ولم تتحسن المرافق إلا في عدد ضئيل من المواقع التي تم تفتيشها والتي تعمل في ميدان البحوث الصناعية والتطوير والتصنيع، والتحق بها موظفون جدد. ويتصل التدهور العام في القدرة الصناعية بالطبع اتصالا مباشرا بقدرة العراق على استئناف أي برنامج للأسلحة النووية.

واضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن بعدد من عمليات التفتيش بلغ مجموعها ٢١٨ عملية في ١٤١ موقعا، بما في ذلك ٢١ موقعا لم يتم تفتيشها من قبل. وبالإضافة إلى ذلك، شارك خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العديد من عمليات التفتيش المشتركة بين لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولقد استمر اتساع نطاق الدعم التقني لعمليات التفتيش النووية. وقامت الأجهزة الثلاثة الجاهزة لجمع عينات الهواء، بجمع عينات هبائية للهواء من المواقع الرئيسية في العراق أسبوعيا، ويجري إرسالها إلى المختبرات لتحليلها. ووردت من المختبرات ذات الصلة نتائج إضافية لتحاليل عينات الماء والرسابة والنباتات والمواد.

وقد غطى فريق رصد الإشعاعات الذي يتنقل بالمركبات نحو ٢ ٠٠٠ كيلومتر خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. وأتيحت إمكانية إجراء الرصد لأكثر من ٧٥ مرفقا، بما في ذلك مواقع عسكرية ومعسكرات ومصانع الأسلحة ومواقف الشاحنات ومرافق التصنيع والمناطق السكنية.

وتواصلت المقابلات مع الموظفين العراقيين ذوي الصلة – فرادى وجماعات أحيانا في مكان العمل أثناء عمليات التفتيش التي لم يعلن عنها، وفي مناسبات أخرى في اجتماعات تم تحضيرها مسبقا مع العلماء الرئيسيين وغيرهم من الأخصائيين المعروفين باشتراكهم في برنامج العراق النووي السابق. وواصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراء المقابلات وحتى عندما لم تكن الظروف موافقة للأساليب المفضلة لدى الوكالة، وذلك بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات – المعلومات التي يمكن مقابلتها مع مصادر أخرى للتحقق من صحتها والتي يمكن أن تساعدنا في تقييمنا للمناطق التي يجري تفتيشها.

ولعل المجلس يتذكر أننا عندما بدأنا نطلب مقابلات سرية دون مرافقين، أصر الأشخاص العراقيون الذين

ستجري معهم المقابلات على تسجيل المقابلات والاحتفاظ بالشرائط المسجلة. ومؤخرا، بناء على إلحاحنا، بدأ أشخاص في الموافقة على إجراء مقابلات معهم دون مرافقين ودون تسجيل. وقد أجرت الوكالة مقابلتين سريتين من هذا النوع في غضون الأيام العشرة الماضية، وتأمل أن يكون بوسعها الاستمرار في اجراء مقابلات سرية دون عائق، بما في ذلك مقابلات خارج العراق.

وأضيف أننا نبحث إدخال المزيد من التحسينات على طرائق إجراء المقابلات، لضمان أن تجري بحرية، ولتبديد المخاوف من أن أطرافا عراقية أخرى تتنصت إلى المقابلات. كذلك طلبنا من دول أخرى تمكيننا من إجراء مقابلات مع العلماء العراقيين السابقين المقيمين في تلك الدول.

في الأسابيع القليلة الماضية قدم العراق كما كبيرا من الوثائق المتصلة بالمسائل التي سبق أن قلت إنها تثير قلقا كبيرا، بما في ذلك جهود العراق لشراء أنابيب ألومنيوم، ومحاولة شراء مغناطيسات وقدرات إنتاجها، ومحاولة العراق المزعومة استيراد يورانيوم. وسأتناول بإيجاز التقدم المحرز فيما يتصل بكل مسألة من هذه المسائل.

منذ أن قدمت آخر تقرير للمجلس، ما فتئ الاهتمام الفني الرئيسي لأنشطة الوكالة الميدانية في العراق يتركز على حل بضع مسائل معلقة متصلة بامكان استئناف العراق جهوده لإثراء اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي. ولهذا الغرض أقدمت الوكالة على تجميع فريق عالي التخصص من الخبراء الدوليين في مجال تصنيع أجهزة الطرد المركزي.

وفيما يتصل بأنابيب الألومنيوم، تجري الوكالة بحثا دقيقا بشأن محاولات العراق شراء كميات كبيرة من أنابيب الألومنيوم عالية القوة. وحسبما قلت سابقا، يقول العراق إن الغرض من أنابيب الألومنيوم هذه هو استخدامها في إنتاج الصواريخ. و لم يكشف البحث الميداني المستفيض والتحليل الوثائقي عن أي دليل على أن العراق قصد استخدام تلك الأنابيب، وسمكها ٨١ ملليمترا، في أي مشروع سوى الهندسة العكسية للصواريخ.

وعملية صنع القرار العراقي فيما يتصل بتصميم هذه الصواريخ موثقة توثيقا جيدا. قدم العراق وثائق التصميم وسجلات الشراء ومحاضر جلسات اللجنة وبيانات ونماذج داعمة. والتحليل الدقيق لتلك المعلومات، إلى جانب المعلومات التي جمعت من المقابلات مع موظفين عراقيين، يسر للوكالة أن تكون صورة متماسكة عن المشتريات المتوخاة والاستخدام المقصود لأنابيب الألومنيوم بسمك ٨١ ملليمترا، وكذلك عن مبررات التغييرات في القدرة الاحتمالية للأنبوب.

وعلى أساس تلك المعلومات، استقر في علم الوكالة إن قوة الاحتمال الأصلية للأنابيب بسمك ٨١ ملليمترا كانت قد تحددت قبل عام ١٩٨٧، وهي مبنية على أساس معايير مادية مأخوذة من عدد صغير من الصواريخ كان العراق قد استوردها وهي موجودة بحوزته. والمحاولات الأولية في مجال الهندسة العكسية للصواريخ لم تحقق نجاحا ملحوظا. وقوة الاحتمال كانت قد عدلت خلال السنوات التالية في مجال الجهود المستمرة لتنشيط المشروع وتحسين الكفاءة التشغيلية. والمشروع قد تعثر لفترات طويلة خلال ذلك الوقت وأحيل إلى مختلف اللجان لدراسته، مما أسفر عن إقرار تعديلات في المواصفات وقوة الإحتمال في كل مناسبة.

واستنادا إلى الدلائل المتاحة، توصل فريق الوكالة إلى استنتاج أن جهود العراق لاستيراد أنابيب الألومنيوم هذه ليس من المرجح أن تكون ذات صلة بصنع أجهزة طرد مركزي، والأكثر من ذلك أنه من غير المرجح إلى حد بعيد

أنه كان بمقدور العراق تحقيق إعادة التصميم الكبيرة المطلوبة لاستخدامها في برنامج جديد للطرد المركزي. مع ذلك ستخضع هذه المسألة لتمحيص وبحث مستمرين.

وفيما يتعلق بتقارير حول جهود العراق لاستيراد مغنطيسات دائمة عالية القوة - أو للحصول على قدرة إنتاج هذه المغنطيسات - لاستخدامها في برنامج الإثراء بالطرد المركزي، أود أن أذكر أنه منذ عام ١٩٩٨، اشترى العراق مغنطيسات عالية القوة لاستخدامات مختلفة. وقد أعلن العراق عن مخزونات مغنطيسات من ١٢ تصميما مختلفا. وتحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن المغنطيسات التي تم الحصول عليها في وقت سابق استخدمت في نظم توجيه القذائف، والمعدات الصناعية، وعدادات الكهرباء، وهواتف الميدان. ومن خلال زيارات إلى مواقع البحث والإنتاج، وفحص الرسومات الهندسية وتحليلات لعينات المغنطيسات، أكد خبراء من الوكالة على دراية باستخدام هذه المغنطيسات في عمليات الإثراء بالطرد المركزي أنه لا يمكن استخدام أي من المغنطيسات التي أعلن العراق عنها بصورة مباشرة في الاتجاهات الزاوية للطرد المركزي.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، وقّع العراق عقدا للحصول على خط جديد لإنتاج المغنطيسات، للتسليم والتركيب في عام ٢٠٠٣. ولكن لم يحدث التسليم بعد، وتشير الوثائق العراقية والمقابلات مع الموظفين العراقيين إلى أن هذا العقد لن ينفذ. ومع ذلك، فقد خلصوا إلى أن إحلال الإنتاج المحلي من المغنطيسات محل المشتريات الأجنبية يبدو معقولا من وجهة النظر الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فالتدريب والخبرة التي حصل عليهما العراق قبل عام ١٩٩١ يجعلان من المحتمل أن يكون لدى العراق المعرفة الفنية لصناعة مغنطيسات دائمة عالية القوة ملائمة للاستخدام في أجهزة الطرد المركزي من أجل الإثراء. ولذلك، ستواصل الوكالة أعمال الرصد والتفتيش على المعدات والمواد التي يمكن استخدامها لصناعة المغنطيسات من أجل عمليات الإثراء بالطرد المركزي.

وفيما يتعلق بالحصول على اليورانيوم، أحرزت الوكالة تقدما في تحقيقها في تقارير بأن العراق حاول شراء اليورانيوم من النيجر في السنوات الأخيرة. وقد ركز التحقيق على وثائق قدمها عدد من الدول، أشارت إلى اتفاق بين النيجر والعراق لبيع اليورانيوم بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١.

وقد ناقشت الوكالة هذه التقارير مع حكومتي العراق والنيجر، وأنكرت كلتاهما حدوث أي من هذه الأنشطة. وقد وفر العراق، من جانبه، للوكالة توضيحا شاملا لعلاقاته مع النيجر، ووصف زيارة مسؤول عراقي لعدد من البلدان الأفريقية، من ضمنها النيجر، في شباط/فبراير ١٩٩٩، وهي ما يعتقد العراق أنها قد تسببت في التقارير. واستطاعت الوكالة أن تستعرض مراسلات من هيئات مختلفة في حكومة النيجر، ومقارنتها بصيغة وشكل وفحوى وتوقيعات الوثائق التي زُعم أنها تتعلق بالمشتريات.

وبناء على تحليل دقيق، خلصت الوكالة، بتأكيد خبراء من الخارج، إلى أن هذه الوثائق - التي شكلت الأساس لتقارير صفقات اليورانيوم التي أبرمت مؤخراً بين العراق والنيجر- هي في الحقيقة غير صحيحة. ولذلك انتهينا إلى أن هذه المزاعم المحددة ليس لها أساس من الصحة. ولكننا سنواصل متابعة أي أدلة إضافية، حال ظهورها، تتعلق بجهود العراق لاستيراد المواد النووية بشكل غير قانوني.

وقد أدت جهود العراق الشرائية التي أبلغ عنها عدد من الدول إلى إثارة العديد من الشواغل التي تتعلق بإمكانية وجود نية لدى العراق لاستئناف برنامجه النووي. وبالإضافة إلى ذلك، فالعديد من الجهود التي بذلها العراق للحصول على سلع ومنتجات، تتضمن مغنطيسات وأنابيب ألومنيوم،

كانت تتناقض مع ضوابط الجزاءات المحددة في إطار قرار مجلس الأمن ٦٦١(١٩٩٠) وقرارات أخرى ذات صلة.

ويظل موضوع الجهود الشرائية محط تحقيق شامل وسيتم مزيد من التحقق عما قريب. وفي الحقيقة، يوجد الآن في العراق فريق من الخبراء الفنيين تابع للوكالة. ويتكون الفريق من محققين في الجمارك ومتخصصين في إثبات الأدلة المتعلقة بالكمبيوتر، ويجري الفريق مجموعة من التحقيقات، من خلال التفتيش في شركات تجارية ومنظمات تجارية، بهدف فهم نمط العراق للمشتريات.

ختاما، أستطيع أن أقول اليوم إنه، في مجال الأسلحة النووية - وهي أخطر أسلحة الدمار الشامل المهلكة - تسير عمليات التفتيش في العراق قدما. فمنذ استئناف عمليات التفتيش، قبل أكثر من ثلاثة أشهر بقليل، وخاصة خلال الأسابيع الثلاثة التي انقضت منذ التقرير الشفوي الأخير الذي قدمته للمجلس، حققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدما هاما في تحديد ما تبقى من قدرات متصلة بالمجال النووي في العراق، وفي تقييم ما إذا كان العراق قد بذل أية جهود لإحياء برنامجه النووي السابق خلال السنوات الأربع التي انقضت منذ توقف عمليات التفتيش. وفي هذه المرحلة، يمكن تقرير ما يلي:

أولا، لا يوجد ما يشير إلى استئناف الأنشطة النووية في المباني التي تحدد، باستخدام التصوير بالسواتل، أنه أعيد بناؤها أو شيدت حديثا بعد عام ١٩٩٩، أو ما يشير إلى أنشطة محظورة متصلة بالمجال النووي في أي موقع من المواقع التي تم تفتيشها.

ثانيا، ليس هناك ما يشير إلى أن العراق حاول استيراد اليورانيوم منذ عام ١٩٩٠.

ثالثا، ليس هناك ما يشير إلى أن العراق حاول استيراد أنابيب الألومنيوم لاستخدامها في الإثراء بالطرد المركزي. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى إذا كان العراق قد سعى إلى تنفيذ خطة من هذا القبيل، فإنه كان سيصادف مصاعب عملية في صناعة أجهزة الطرد المركزي من أنابيب الألومنيوم المذكورة.

رابعا، وإن كنا ما زلنا نستعرض المسائل المتصلة بالأجهزة المغناطيسية وصنع الأجهزة المغناطيسية، ليس هناك ما يشير إلى أن العراق استورد أجهزة مغناطيسية للاستخدام في برنامج الإثراء بالطرد المركزي.

وكما بينت من قبل، ستواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطبيعة الحال فحصها لجميع المسائل السالفة الذكر وتحقيقاتها فيها بصورة مستمرة.

فبعد ثلاثة أشهر من عمليات التفتيش الاقتحامية لم نجد، حتى الآن، ما يدل أو ما يشير، بشكل معقول، إلى إحياء برنامج الأسلحة النووية في العراق. ونعتزم مواصلة أنشطتنا التفتيشية، مع استعمال جميع الحقوق الإضافية الممنوحة لنا بموجب القرار ١٤٤١(٢٠٠٢)، وجميع الأدوات الإضافية الموضوعة تحت تصرفنا، بما في ذلك منصات الاستطلاع وجميع التكنولوجيات ذات الصلة بالموضوع. ونأمل أيضا أن نواصل تلقي معلومات عملية من الدول ذات صلة بولايتنا.

وأود أن أسجل أنه، خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، وربما نتيجة للضغط المتزايد من المجتمع الدولي، بدأ العراق بالمبادرة بتقديم التعاون، خاصة فيما يتصل بإجراء المقابلات السرية، وإتاحة أدلة يمكن أن تساهم في التوصل إلى حل للأمور التي تهم الوكالة. وأملي أن يواصل العراق توسيع نطاق تعاونه، وأن يزيد من سرعة هذا التعاون.

إن المعلومات التفصيلية لقدرات العراق التي قام خبراء الوكالة بتجميعها منذ عام ١٩٩١، مقرونة بالحقوق الموسعة الممنوحة بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، والالتزام

النشط لجميع الدول بالمساعدة على تنفيذ ولايتنا، وتزايد مستوى التعاون العراقي في الآونة الأخيرة، ستمكننا من تزويد مجلس الأمن، في المستقبل القريب، بتقييم موضوعي وشامل لقدرات العراق المتصلة بالمجال النووي. وبصرف النظر عن مصداقية هذا التقييم، سوف نسعى – نظرا لأوجه الغموض الكامنة والمرتبطة بأي عملية تحقق، خاصة على ضوء سجل التعاون السابق للعراق – إلى تقييم قدرات العراق، على أساس مستمر كجزء من برنامجنا الطويل الأجل للرصد والتحقق، من أجل تزويد المجتمع الدولي بتأكيدات مستمرة في الزمن الحقيقي.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس، أود أن أذكر بالتفاهم الذي توصلنا إليه بأن يقصر جميع المشاركين بياناتهم على ما لا يزيد عن سبع دقائق، حتى يتمكن المجلس من العمل بكفاءة في حدود جدوله الزمني.

أدعو الآن سعادة السيد جوشكا فيشر، نائب المستشار الاتحادي لألمانيا ووزير خارجيتها.

**السيد فيشر** (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ معالي وزير خارجية غينيا لتوليه رئاسة مجلس الأمن، وأشكره على كلماته الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى الرئاسة الألمانية في الشهر الماضي.

وأود أن أتقدم بالشكر أيضا إلى السيد بليكس والسيد البرادعي على الإحاطتين الإعلاميتين عن التقرير ربع السنوي. وبإمكانهما أن يعوّلا على موازرة ألمانيا الكاملة.

إن غرض المجتمع الدولي يبقى نزع السلاح الكامل – نزع السلاح فقط – من العراق بغية القضاء في نهاية المطاف على الخطر الدولي الذي تتسبب فيه أسلحة الدمار الشامل العراقية. وهذا ما تنص عليه جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن وحدة المجتمع الدولي معرّضة للخطر. لقد اتخذنا موقفا قويا في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب الدولي. ونحن نكافح معا لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإننا موحدون في إدانتنا للنظام العراقي. وتختلف وجهات نظرنا تجاه استراتيجيتنا حول كيفية تحقيق نزع السلاح الفعال والكامل في العراق. وعلى مجلس الأمن ألاّ يدخر جهدا بغية إيجاد نهج مشترك لتحقيق هدفنا المشترك.

إن الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد بليكس والسيد البرادعي توضحان مرة أخرى أن تعاون العراق مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يلبِّ بعد جميع مطالب الأمم المتحدة. وكان بإمكان بغداد أن تتخذ في وقت سابق العديد من الخطوات التي اتخذتها في الفترة الأخيرة وبملء إرادتها. وفي الأيام الأخيرة، لاحظنا رغم ذلك تحسُّنا في التعاون. وهذا تطور إيجابي يجعل من الأصعب لنا أن نفهم منطق التخلي الآن عن ذلك التطور.

هناك تقدم حقيقي يذكر في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في جميع الميادين. ففي مجال تكنولوجيا الصواريخ، هناك تقدم واضح. وهكذا، أعلم العراق المفتشين عن صواريخ الصمود. وبعد فحص لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لها، تحدد أن مداها طويل جدا. وبعد أن حدد السيد بليكس لنظام بغداد مهلة زمنية لتدميرها، بدأ العراق يدمِّر الصواريخ في الإطار الزمني المحدد لذلك. وهذا تقدم هام. إنه يبين أن نزع السلاح بوسائل سلمية ممكن وأن هناك بديلا حقيقيا للحرب. وهذا التطور الإيجابي يبين أيضا أن أسلوب هانس بليكس المتمثل في وضع أطر زمنية محددة للنظام في بغداد هو أسلوب ناجع. وهذا الأسلوب ينبغي استخدامه أيضا لحل المشكلات العالقة الأخرى.

أما بالنسبة لقدرة العراق في المجال النووي، فإننا نلاحظ تقدما كبيرا. والسيد البرادعي قد أكد على ذلك من فوره. وتبدو التقارير التي قدمها العراق معقولة وقابلة للتحقق. والتعاون في مجال التفتيش جيد. والوكالة الدولية للطاقة الذرية واثقة من استخلاص نتائجها الختامية قريبا.

أما بالنسبة للأسلحة البيولوجية، فهناك تقدم نلاحظه في مجالات فردية. على سبيل المثال، في مجال الكشف عن العديد من القنابل الجوية من طراز R-400 التي تقوم الآن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بتقييمها. وقد أعلنت بغداد عن تقديم تقرير شامل عن المسائل العالقة في مجال الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وتتم المقابلات مع العلماء العراقيين الآن بدون مراقبة أو تسجيل. ويتم التحضير لإجراء مقابلات في الخارج.

لقد تقدمت فرنسا وروسيا وألمانيا بمذكرة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير تقترح فيها نظاما صارما للتفتيش المكثف (S/2003/214، المرفق). وعلى أساس هذه المقترحات، يجري تعزيز عمليات التفتيش وتعجيلها. ولحين تحقيق ذلك، يتعين تحديد كل مشكلة من المشكلات المتبقية ويتعين تحديد الأولويات. وينبغي وضع إطار زمني لكل مشكلة على حدة.

ولذلك، ينبغي للسيد بليكس والسيد البرادعي أن يقدما لنا، برنامج عمل مفصّلا وشاملا يوضح كيفية قيامهما والأفرقة التابعة لهما بمعالجة نزع السلاح الكامل في العراق كما تطالب به الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن يرفع برنامج العمل إلى مجلس الأمن بدون تأخير. وبودنا اليوم أن نحصل من المفتشين على بيان عن المسائل المتبقية في مجال نزع السلاح في التقرير الاستقصائي الذي يتم إعداده.

ولا يمكن لعمليات التفتيش أن تستمر إلى أجل غير مسمى. وإن هدف نزع أسلحة العراق يتعين أن يتحقق بفعالية وبانتظام. وعلى الحكومة العراقية أن تتعاون تعاونا كاملا مع المفتشين. ولكن في ضوء الوضع الحالي والتقدم الجاري، فلا نرى حاجة إلى قرار ثان. لماذا نترك السبيل الذي شرعنا فيه خاصة وأن عمليات التفتيش، بناء على القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، تحقق نتائج ملموسة؟

يجتمع مجلس الأمن الآن للمرة الثالثة في شهر واحد على المستوى الوزاري لمناقشة أزمة العراق. وهذا يبين الأهمية الملحّة التي نعلّقها على نزع أسلحة العراق وخطر الحرب. إن الأزمة في العراق تثير قلق حكوماتنا، وتقلق شعوبنا في بلداننا. وهي تقلق منطقة الشرق الأدنى والأوسط بأكملها. ونظرا لأن الحالة مثيرة جدا، ينبغي أن نذكر أنفسنا دائما بما تعنيه الحرب، وبما ستسببه من معاناة مستمرة للناس الأبرياء، وبما ستخلفه من عواقب إنسانية رهيبة. هل نواجه حقا حالة تقتضي اللجوء إلى القوة، وهي الملاذ الأخير؟ لا أعتقد ذلك، لأن الوسائل السلمية لم تستنفد بعد.

يواجه مجلس الأمن – وفي الواقع، كلنا نواجه – قرارا بالغ الأهمية، ربما مرحلة تحوُّل تاريخية. البدائل واضحة: نزع أسلحة العراق بالحرب أو نزع الأسلحة باستنفاد جميع الوسائل السلمية. أخطار الخيار العسكري واضحة لنا جميعا. ويوجد سبب وجيه يجعلنا نعتقد أن المنطقة لن تصبح أكثر استقرارا بل ستصبح أكثر تقلبا، بسبب الحرب. والأكثر من ذلك، أن من شأن الإرهاب أن يتعزز في المدى البعيد، بدلا من أن يضعف، وأن تتعرقل جهودنا المشتركة لحل أزمة الشرق الأوسط.

لذلك هناك بديل. فإن نجحنا في تنفيذ النزع الفعال والكامل لسلاح العراق بالوسائل السلمية، فسنعزز الشروط الإطارية لعملية إقليمية ترمي إلى تحقيق الاستقرار والأمن والتعاون، على أساس نبذ استخدام القوة، وتحديد الأسلحة ونظام تعاوني لتدابير بناء الثقة.

القــــــراران ١٤٤١ (٢٠٠٢) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) يشيران بوضوح إلى السبيل الـذي يتعـين أن يسـلكه مجلـس الأمن. ويجب أن يظلا الأساس لعملنا. ويبين التقـدم المحرز في الأيام القليلـة الماضيـة أن لدينـا بدائـل فعالـة مـن الحـرب في العـراق. وباتخـاذ هـذا السـبيل سـنعزز أهميـة الأمـم المتحـدة ومجلس الأمن.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشـكر نـائب مستشـار ألمانيا ووزير خارجيتها على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

أعطـي الكلمـة الآن لمعـالي السـيد فـاروق الشـــرع، نـائب رئيس الـوزراء ووزير الخارجية في الجمهوريـة العربيـة السورية.

**السيد الشرع** (الجمهورية العربية السورية): السـيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على رئاستكم المجلس في هـذا الشهر. كما أرحب بوجود لجنة عربية منبثقة عـن قمـة شـرم الشـيخ العربيـة الـتي عقـدت قبـل سـتة أيـام. وهـذه اللجنـة الموجـودة بيننا تمثّل مملكة البحرين، بصفتـها الرئيـس الحـالي للقمـة العربيـة، والجمهوريـة اللبنانيـة، بصفتـها الرئيـس السـابق للقمـة، والجمهورية التونسية، بصفتـها الرئيـس المقبـل للقمـة العربيـة، كمـا اتفـق في قمـة شـرم الشـيخ، إضافـة إلى كـل مـن مصـر وسـوريا والأمـين العـام لجامعـة الـدول العربيـة. وسـيتاح لهذه اللجنة العربية، في زيارتها القصيرة لنيويورك، لقـاء عـدد مـن أعضـاء مجلس الأمـن. قبـل ثلاثـة أسـابيع اجتمعنـا هنـا في مجلـس الأمـن، وفي هـذه القاعـة بـالذات، للنظـر في موضـوع العراق. وبالرغم من قِصر هـذه الفترة، إلا أن تطـورات هامـة ومتسـارعة حدثـت خلالهـا، لا بـد لنـا مـن أن نسـتذكرها باختصار شديد، نظرا لما ستتركه من تأثير بـالغ على الوضـع في الشرق الأوسط، وربمـا علـى مسـتقبل العلاقـات الدوليـة برمتها.

ففي اليوم التالي لاجتماعنـا هنـا في ١٤ شبـاط/فبراير الفائت، اندفعت ملايين النـاس في أكـثر مـن ألفـي مدينـة مـن مختلف قارات المعمورة، ليقولوا ”لا للحـرب على العـراق“، في ظاهرة لا سابقة لها في التاريخ.

وفي اليـوم التـالي الـذي أعقـب هـذه المظـاهرات عقـد وزراء الخارجيـة العـرب اجتماعـا طارئـا في القـاهرة، بحضـور وزيـر خارجيـة اليونـان، الـذي تـرأس بـلاده الـدورة الحاليـة للاتحـاد الأوروبي، وبمشـاركة ممثلـين للمفوضيـــة الأوروبيـــة، حيث عبّر الجميع عن رفضـهم للحـرب، والتركيـز علـى حـل سلمي للأزمة العراقية، تنفيذا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

كمـا أكـدت فرنسـا وروسـيا والصـين وألمانيـا مـرارا وبإصرار واضـح أن لا مجال للحـرب، وأن تلـك الـدول واثقـة بإمكانية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقيـة سـلميا، إذا تعـزز دور المفتشين وتُركوا يمارسون دورهم بحرية.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، عُقدت قمـة عـدم الانحيـاز في كوالالمبـور، بحضـور ١١٦ دولـة، وأكـدت في بيانهـا الختـامي على تسوية الأزمة العراقية بالطرق السلمية، وإعطاء المفتشـين الوقت الكافي لإنجاز مهامهم. وشدد الجميع على دور الأمـم المتحدة والشرعية الدولية في معالجة الأزمة العراقيـة بعيـدا عـن ازدواجية المعايير.

وعُقدت في الأول مـن هـذا الشـهر قمـة عربيـة عاديـة في شـرم الشـيخ، أخـذت شـكل القمـــة الاســتثنائية عندمـــا افتتحت قرارها الأول بالرفض المطلق لضرب العراق، مؤكـدة علـى ضـرورة إعطـاء أفرقـة التفتيـش المهلـة الكافيـة لإتمـام مهامـها، والتشـديد علـى مسـؤولية مجلـس الأمـن في عـدم المساس بـالعراق وشعبه، وفي الحفـاظ علـى استقلاله وسـلامة ووحدة أراضيه. كما أعرب القادة العرب في هـذه القمـة عـن تضامنهم مع الشعب العراقي، وطـالبوا برفـع العقوبـات عنـه، وشكّلوا لجنة تحرك، كما قلت في مقدمة حديثي، مؤلفـة مـن

البحرين ولبنان وتونس وسورية ومصر والأمين العام لجامعة الدول العربية، لنقل وجهة نظر العرب هذه إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، وإلى بغداد إذا تطلب الأمر ذلك. وتلا القمة العربية مباشرة، ودون انقطاع زمني يُذكر، صدور بيان ختامي للدول الإسلامية عن قمة الدوحة عاكسا مضمون القمة العربية ذاتها.

وفي هذا السياق، يجب أن نتذكر نحن العرب والمسلمين بكل تقدير النداءات المتكررة منذ أشهر، الصادرة عن مختلف قادة كنائس العالم من أجل السلام ومنع الحرب، والتي توّجت برسالة نقلها مبعوث قداسة البابا إلى الرئيس الأمريكي قبل يومين، والتي اعتبر فيها بدون أي غموض أن الحرب على العراق غير مشروعة وغير عادلة.

أما على الساحة العراقية، فإن التعاون الذي أبداه العراق كان فعالا، كما وصفه السيد بليكس من فوره، وإيجابيا، كما وصفه السيد البرادعي. ونرى أن هذا التعاون قد بدأ يشمل الشكل والجوهر على حد سواء. ويكفي أن نشير إلى أن عملية تدمير الصواريخ الجارية الآن في العراق هي بحد ذاتها دليل مادي ملموس على هذا التعاون لا يمكن اعتباره خدعة أو غير ذي شأن. وفي الوقت الذي يحرز فيه المفتشون تقدما ملموسا، تنفيذا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، نرى أن من حق أي دولة أو فرد أن يسأل: لماذا هذا الإصرار على استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يجيز العمل العسكري، وكأن الحرب هي أفضل الخيارات، وليست أسوأها؟

في ضوء ذلك لا يستطيع المرء إلا أن يتساءل أيضا: ما هو المنطق الذي يقف وراء تعاون الولايات المتحدة مع إسرائيل في صناعة متطورة للصواريخ تكلّف بلايين الدولارات من دافعي الضريبة الأمريكيين، في حين تنكر الولايات المتحدة ذلك على الدول العربية التي تحتاجها بشكل متواضع، سواء من حيث المدى أو القدرة للدفاع عن نفسها؟ وأي منطق هذا الذي يسمح لإسرائيل بامتلاك كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، مع أنها هي التي تحتل أراضي جيرانها، خلافا لكل عُرف وقانون، وتواصل تهديداتها لهم؟ وكما تساءل الرئيس بشار الأسد بكثير من الاستغراب والحيرة في قمة شرم الشيخ العربية قبل أسبوع: "لماذا يخافون علينا من العراق ولا يخافون علينا من إسرائيل؟" ثم إذا كان القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لا يحدد مهلة زمنية لعمل المفتشين، فما هي خلفية الطروحات القائلة إن الوقت قد شارف على النفاد، وإنه لم يتبق للعراق سوى أيام محدودة لنزع سلاحه وإلا ...؟

إنها لمفارقة غريبة وتبسيط ساذج للأمور أن يزعم البعض أن الحرب على العراق ستكشف ما يخفيه النظام العراقي من أسلحة الدمار الشامل، في حين لا يستطيع المفتشون كشف هذه الأسلحة – إن وجدت – رغم كل التسهيلات غير المسبوقة المقدمة إليهم.

وخلافا للحكمة القائلة "إن التراجع عن الخطأ فضيلة"، يعتقد البعض أن التورط في حشد هذا الحجم الكبير من القوات المسلحة هو مبرر كاف بحد ذاته لشن حرب على العراق وتدميره، إذ لا أحد يتمتع بحس واقعي يمكنه أن يقبل أن تعود هذه القوات إلى ثكناتها صفر اليدين. إذا كان هذا هو الحال: هل نحن أمام قضية عادلة أم عملية سطو مسلح لا أكثر ولا أقل؟

بصرف النظر عن دقة ما يجري تداوله على نطاق عالمي حول الأهداف المحتملة لهذه الحملة العسكرية الأمريكية، سواء فيما يتعلق باحتلال آبار النفط أو بالنسبة لتغيير خريطة الشرق الأوسط، فإن هاجس العرب خصوصا، والأسرة الدولية عامة، يتمحور حول ما يمكن أن يتعرض له

الشعب الفلسطيني الأعزل من مجازر بشعة ونسف منازل وتهجير قسري عندما تندلع الحرب على العراق. إنه تخوُّف مشروع في ضوء ما جرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصا بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وعلى مجلس الأمن أن يأخذ هذا الأمر في الحسبان كلما اقتربنا من ساعة الصفر، التي نأمل ألا نصل إليها.

أختتم بالقول إننا على ثقة بأن خيار الأمم المتحدة، التي تمثِّل الإرداة الدولية، سوف يكون خيار السلام، وأنه سوف ينتصر على طروحات استخدام القوة، وسوف تبقى الأمم المتحدة بميثاقها ومبادئها الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن والسلم للجنس البشري أينما كان.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية على الكلمات الودية التي وجهها لي.

أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد لويس إرنستو ديربيز، وزير خارجية المكسيك.

**السيد ديربيز** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم بأفضل تمنيات المكسيك لوفد غينيا على تقلده رئاسة مجلس الأمن، وبأن أشكر السيد فيشر ووفد ألمانيا على إدارتهما الموفقة لأعمالنا خلال الشهر الماضي.

وتستبشر المكسيك خيراً بحضور هذه الجلسة التي يجتمع فيها وزراء خارجية عدد كبير من أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى لينصتوا لمفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولكي نجري حواراً فيما بيننا. فما زالت الدبلوماسية المتعددة الأطراف سارية، بالرغم من التباعد الظاهري في المواقف بين الدول الأعضاء إزاء أفضل طريقة للسعي نحو تحقيق نزع سلاح العراق بصفة نهائية. وما زلنا جالسين إلى هذه الطاولة في محاولة لإيجاد مسار مشترك للعمل.

ولا شك أن مجلس الأمن هو المحفل المثالي لاستكشاف جميع الخيارات والاتفاق على أصلحها للمجتمع الدولي. إذ يجمعنا التماس توافق في الآراء يعرب عن الإرادة الجماعية للدول وهو ما نأمل في تحقيقه. وتأمل المكسيك في أن تجري هنا، في دار مجتمع الأمم بكل معنى الكلمة، مناقشة الاختلافات التي تحول اليوم بيننا وبين التوصل إلى اتفاق حول العمل المتضافر حيال مسألة العراق، وحسم هذه الاختلافات. ونرى أننا في مسعانا نحو الاتفاق سنتمكن من بث الحيوية في مصداقية مجلس الأمن وموثوقيته، وفي صلاحية ميثاق سان فرانسيسكو وروحه، ودعونا نُكسب الأمم المتحدة مزيداً من القوة. فلعلنا لا نهدر هذه الفرصة.

وقد أحطنا علماً بحالة أعمال التفتيش التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق. ومرة أخرى، نعرب عن تقديرنا الكامل للجهود التي يبذلها المفتشون سواء في الميدان أو في تقديم تقاريرهم إلى مجلس الأمن.

وتود المكسيك أن تعرب عما يساورها من القلق إزاء الحالة في العراق، وإزاء عدم تعاون النظام الحاكم في البلد المذكور بشكل نشط وفوري وفعال. وثمة توافق آراء جليّ فيما بيننا جميعاً على الهدف الذي نبتغي تحقيقه. بيد أن آخر التطورات والإعلانات بشأن مسألة العراق تجعل من الواضح أن هناك تصورات مختلفة فيما يتعلق بالاضطلاع بمهام نزع السلاح في هذا البلد. ومن دواعي الأسى العميق أن يجري الآن النيل من مختلف العلاقات والقيم المشتركة، التي أقيمت بكثير من الجهد على مدى عدة عقود.

ونحن بصدد اتخاذ قرارات بالغة التعقيد تؤثر على مستقبل العالم. ولهذا السبب يعترينا القلق من جرّاء بُعد

الشقة بين المواقف التي يتخذها أعضاء المجلس، مما يؤدي إلى التراشق بالاتهامات وإلى خلافات كنا نرى إلى بضعة شهور مضت أنه قد تم اجتيازها. وفي حالة ازدياد هذا الاستقطاب، فقد يؤثر في المستقبل تأثيراً خطيراً على الكيفية التي نتناول بها مسألة بمثل أهمية مسألة نزع السلاح. لقد دقت ساعة الحسم. ولهذا السبب تود المكسيك أن تؤكد أهمية عدم القنوط في التماس أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء بين أعضاء مجلس الأمن. ذلك أن وحدة المجلس هي الدعامة التي تستند إليها قوة نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة.

وميثاق الأمم المتحدة هو الصك الذي لا بد أن تستمد منه جميع تفاهماتنا وكافة إجراءاتنا الجماعية الشكل والمشروعية. وتشارك المكسيك بقية أعضاء المجلس اقتناعهم بأن التوفيق بين الاختلافات ضروري وممكن على حد سواء. وقد اجتهدت المكسيك بالتعاون مع زملائنا في غضون الأيام القليلة الماضية في استكشاف مختلف الوسائل للوصول على اتفاق. وخاطبنا مع زملائنا الآخرين أعضاء المجلس المعنيين بمسألة العراق بشكل مباشر أكثر من غيرهم تيسيراً للتوصل على تفاهم واجتناباً لاتخاذ مواقف متشددة. فها هو الرأي العام العالمي يطالبنا بالتصرف على نحو يتسم بالاتحاد والتعقل.

وبالرغم من أنه، كما يليق بعالم متسم بالتعددية والتنوع، لا ضرورة للتماثل ضمن نطاق الأجهزة الدولية، ينبغي على الأقل أن يكون من الضروري العمل على تحقيق أكبر حد ممكن من الاتفاق على كيفية التعامل مع أشد المسائل إثارة للقلق في العالم ضماناً لفعالية الأمن الدولي ودوامه.

ومما يثير انزعاج المكسيك الضرر الذي ما برحت تحدثه مسألة العراق على الساحة السياسية الدولية، وذلك بما تثيره من شكوك في الأسواق المالية والكيفية التي تؤثر بها هذه المسألة على إطار الاستقرار اللازم للاستثمار المنتج، وهو أساس النمو الاقتصادي لشعوبنا وتنميتها. فالسلام بين الدول يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك التنمية.

وما فتئت المكسيك تبذل قصارى الجهد في سياستها الخارجية طوال تاريخها لاقتراح مبادرات من شأنها تعزيز المحافل المتعددة الأطراف والتفاهم المتبادل بين الشعوب في ظل احترام القانون الدولي. فتلك أنجع الطرق لكفالة حلنا للصراعات على نحو فعال ودائم.

وتود المكسيك أن توسع نطاق الصيغ المطروحة للتوصل إلى نزع سلاح العراق بشكل فعال، وأن تفتح هذا المجال لمزيد من الخيارات والأفكار التي تحفظ الخيار الدبلوماسي في معالجة مسألة من قبيل نزع السلاح. وتدعو المكسيك من خلال الاستعانة بأساليب تحفظ قيم السلام وتنشطها، إلى اعتماد وسائل أكثر فعالية للضغط من أجل فرض التعاون الذي نطالب به جميعنا العراق. فلا غنى عن هذا التعاون النشط لتحديد مكان أسلحة الدمار الشامل العراقية على وجه اليقين الذي لا يرقى إليه الشك، ولكفالة تدميرها في حالة وجودها.

ومن دواعي الأسف أن العراق يستجيب بهذه السرعة للضغط السياسي والتهديد الحقيقي باستعمال القوة، بينما لا يتجاوب على هذا النحو لمطالبات المجتمع الدولية المتكررة. وأشد من ذلك مدعاة للأسف في الواقع أن هذا التعاون ما زال محدوداً ويُمنح في جرعات صغيرة. ذلك أن التعاون العراقي إزاء مطالب المجتمع الدولي، مما استمعنا إليه، يأتي على مضض. ولهذا السبب ترى المكسيك أن المجتمع الدولي يمكن أن يكون أكثر حزماً، وذلك من خلال الوسائل السلمية. وتؤكد المكسيك مجدداً طلبها أن تغير الحكومة العراقية نهجها تغييراً جذريا وأن تتخذ على الفور إجراءات

قاطعة للبرهنة على أنها قد اختارت طريق نزع السلاح وتسوية هذه الأزمة بالتالي سلمياً.

وتنبع سياستنا الخارجية من مبادئ وقناعات مكتسبة من خبرة طويلة وثرية على مر التاريخ. ولدينا أسباب حقيقية وسليمة للدفاع عن تعددية الأطراف، والعمل على اتخاذ قرارات لنزع سلاح العراق تكون غير انفرادية بل تقع ضمن نطاق القانون الدولي بما لا يدع مجالاً للشك. فمصالحنا الجماعية تكمن في صون السلام. وهكذا نفهم مسؤوليتنا كأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والمكسيك مقتنعة بأنه يتعين علينا استكشاف كافة الخيارات واستغلال جميع الفرص المتاحة لتسوية هذه الأزمة على نحو سلمي.

ولهذا السبب تصر المكسيك على أهمية العمل من أجل التوصل إلى موقف يتسم بتوافق الآراء فيما يتعلق بالإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن في المستقبل إزاء العراق. وهي تحث الأعضاء على إبداء مزيد من الابتكار في معالجتهم هذه المسألة الصعبة. فلا بد لنا من التصرف من منطلق أن الابتكار سيؤدي إلى تعزيز المجلس وتقوية صلاحيته بوصفه منتدى فعالاً يمكن للبشرية أن تضع فيه ثقتها الكاملة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الخارجية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لبلدي.

وأعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد كولن ل. باول، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد باول** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالانضمام إلى زملائي في تهنئتكم يا سيدي الرئيس على تبوئكم رئاسة المجلس. وأعلم أنكم ستديرون أعمالنا في هذه الأيام العصيبة بقدر عظيم من الامتياز. واسمحوا لي أيضاً بالإعراب لزملائي الألمان عن معنى شكري وإعجابي لما أبدوه من حسن إدارة في المجلس على مدى الشهر المنصرم.

ويبدو لي أننا نجتمع اليوم وأمامنا سؤال وحيد يتسم بأهمية بالغة. هل اتخذ العراق القرار الاستراتيجي والسياسي الرئيسي للامتثال لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتخلص من جميع ما لديه من أسلحة الدمار الشامل ومن جميع الهياكل الأساسية لتطوير أسلحة الدمار الشامل؟ إنه سؤال يتعلق بنوايا القيادة العراقية. والجواب على هذا السؤال لا يأتي من عدد المفتشين الموجودين أو من مقدار الوقت الذي ينبغي أن يتاح لهم أو مقدار الجهد الذي ينبغي أن يبذل في عملية التفتيش. ولا يتعلق السؤال بمجموعات الأسئلة التي لم تجد جوابا أو ما إذا كان هناك حاجة إلى المزيد من المعايير أو بما إذا كان هناك ما يكفي من المسائل المعلقة التي طرحت للبحث والتحليل واستخلاص النتائج، ويعتمد الجواب كليا على ما إذا كان العراق قد اختار أن يتعاون بشكل فعال وبكل سبيل ممكن، وبأي وسيلة ممكنة، في نزع أسلحته المحظورة بشكل فوري وكامل. وهذا هو ما يدعو إليه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وأود أن أتوجه بالشكر إلى السيد بليكس والسيد البرادعي على التقريرين اللذين قدماهما صباح اليوم، واللذين ألقيا الضوء على هذه المسألة الصعبة. وقد استمعتُ إليهما بكل عناية لعلي أستمع إلى أن العراق قد توصل أخيرا إلى النقطة التي فهم منها أنه لا بد من الإذعان لإرادة المجتمع الدولي. ولقد سرني أن أسمع من هذين السيدين المحترمين عن إحراز بعض التقدم المستمر في العملية وحتى عن بعض النشاط الجديد فيما يتعلق بالجوهر. إلا أنني أسفتُ إذ علمت أن ذلك كله لا يزال يأتي بتردد، وأن العراق لا يزال يرفض تقديم ما طلب منه بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ألا وهو: التعاون الفوري والفعال وغير المشروط – ليس فيما

بعد، بل فوري؛ وليس سلبيا بل إيجابي، وليس مشروطا بل دون قيد أو شرط من جميع الوجوه.

ومما يؤسف له في رأيي، أنه بالرغم من بعض التقدم الذي ذكر، فإنني ما زلت أعتبر أن ما سمعته صباح اليوم قائمة من عدم التعاون. فإذا ما كان العراق راغبا حقا في نزع أسلحته، فلن نضطر إلى أن نرهق أنفسنا لإيجاد الوسائل اللازمة للبحث عن الوحدات البيولوجية المتنقلة أو أي وحدات من ذلك القبيل، فهي ستقدم لنا. ولن نكون بحاجة إلى برنامج مستفيض للبحث عن المرافق السرية التي نعلم بوجودها. ويبدو لي أن مجرد اضطرارنا إلى التقدم بهذه الطلبات يدل على أن العراق لا يزال غير متعاون. وليس من الضروري أن يبحث المفتشون تحت كل صخرة، وأن يذهبوا إلى جميع مفترقات الطرق، وأن ينعموا النظر في كل كهف للعثور على الأدلة والإثباتات. ويجب علينا ألا نسمح للعراق أن يحول عبء الإثبات إلى المفتشين، وليس بوسعنا أن نعود إلى المساومة الخاسرة للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، التي قدمت تخفيفا جزئيا مقابل كشف جزئي. فالقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يطلب امتثالا كاملا وفوريا، وعلينا أن نلزم العراق بأحكامه.

كما استمعنا صباح اليوم إلى وجود تسارع في المبادرات العراقية. ولست أدري ما إذا كان يتعين علينا أن نسمي هذه الأمور ''مبادرات''. إذ لم تأت هذه الأمور من العراقيين طوعا وعن طيب خاطر. لقد تم انتزاعها منهم - بل تم إكراههم عليها - بالتلويح بإمكانية استعمال القوة العسكرية، وبالإرادة السياسية لمجلس الأمن. ولم تؤخذ هذه المبادرات - إذا كان البعض قد اختار تسميتها كذلك - إلا بعد تردد؛ ونادرا دون قيد أو شرط، وبصورة رئيسية تحت التهديد باستعمال القوة.

وقد أُبلغنا بأن هذه الإجراءات لا تشكل تعاونا فوريا. إلا أن هذا هو بالضبط ما يطلبه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وحتى عندئذ، يعتبر التقدم غالبا ظاهريا أكثر من كونه حقيقيا. ولقد سررتُ جدا أنه يجري حاليا تحطيم بعض قذائف الصمود (٢)، بالرغم من أنه ربما توقفت عملية تحطيمها برهة. وإنني أعلم أن هذه القذائف ليست خلالا للأسنان، ولكنها قذائف حقيقية. لكن المشكلة تكمن في أننا لا ندري عدد القذائف الموجودة، عدد خِلال الأسنان الموجودة. ولا ندري ما إذا كان قد تم التعرف على الهياكل الأساسية القادرة على صنع المزيد منها وتحطيمها. ولدينا الدليل الذي يثبت أن الهياكل الأساسية لصنع المزيد من القذائف لا تزال موجودة في العراق ولم يتم التعرف عليها وتدميرها.

ولا يزال هناك المزيد مما يتعين عمله، وبصراحة، لن يكون بالإمكان أن نفعل ما نحتاج إلى عمله ما لم نحصل على التعاون الكامل والفوري الذي طلبه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وجميع القرارات السابقة. ويبدو لي أن نية النظام العراقي باستبقاء ما بحوزته من أسلحة الدمار الشامل لم تتغير. وهو لا يتعاون مع المجتمع الدولي بالطريقة التي توخاها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وإذا ما اتخذ العراق القرار الاستراتيجي بنزع السلاح، فإن تعاونه سيكون طوعيا - بل وحماسيا. ولن يأتي نتيجة للإكراه أو الضغط. وهذا هو الدرس المستفاد من جنوب أفريقيا وأوكرانيا، حيث بذل المسؤولون كل ما في وسعهم لكفالة التعاون الكامل مع المفتشين.

كما استمعتُ إلى تقرير السيد البرادعي باهتمام بالغ. وفي عام ١٩٩١ كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية توشك بعد بضعة أيام أن تقرر بأنه لم يكن لدى العراق أي برنامج نووي. وسرعان ما اكتشفنا العكس من ذلك. وتتوصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية حاليا إلى نتيجة مماثلة. إلا أنه يتعين علينا أن نكون في غاية الحذر. وعلينا أن نتأكد من أن نبقِي سجلاتنا مفتوحة، كما قال السيد البرادعي إنه سيفعل. وهناك نزاع حول بعض هذه المسائل وبعض البنود

المحددة. وقد تكلم السيد البرادعي عن أنابيب الألمنيوم التي حاول العراق الحصول عليها على مر السنين. كما نعلم أن هناك، بالرغم من التقرير الذي قدم إلينا اليوم، معلومات متوفرة لدينا، وأعتقد أنها متوفرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن بلد أوروبي كان العراق يتسوق فيه هذه الأصناف من الأنابيب. وقد قدم هذا البلد لنا وللوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات تفيد بأن خصائص المواد التي طلبها العراق وقدرات تحمّلها تقارب بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر تلك الخصائص التي تحدد عادة لأغلفة محركات القذائف. وخلص خبراؤه إلى نتيجة مفادها أن قدرات التحمل والمواصفات التي يطلبها العراق لا يمكن تبريرها على أنها لقذائف غير موجهة. ويسرني أننا سنبقي هذه المسألة مفتوحة.

كما أرحب بتجميع المسائل المعلقة التي قام السيد بليكس وموظفوه بتزويد بعضنا بها والذي سيتيحه للجميع. وقامت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بتجميع مادة موثوقة من البحث، تضيف لدى قراءة صفحاتها الـ ١٦٧، حقيقة تلو الأخرى تبعث على القشعريرة، إلى السجل البغيض لـ ١٢ سنة من الأكاذيب والخداع والبعد عن البراءة من جانب العراق. وتعتبر الوثيقة في الواقع، سجلا لـ ١٢ سنة من الفشل الذريع - لا من جانب المفتشين، بل من جانب العراق. ولقد نظرنا بإمعان إلى المشروع الذي قدم إلى مفوضي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والذي سيتاح على نطاق أوسع بعد هذه الجلسة، ووجدنا نحو ٣٠ حالة من الحالات التي رفض فيها العراق تقديم أدلة موثوقة تثبت ادعاءاته. وأحصينا ١٧ مثالا اكتشف فيها المفتشون السابقون بالفعل أدلة تتعارض والادعاءات العراقية. ونرى مثالا بعد الآخر على كذب العراق على المفتشين السابقين وزرع أدلة زائفة - عن الأنشطة التي نعتقد أنها لا تزال مستمرة.

وعندما يقرأ الأعضاء الوثيقة، سيكون بمقدورهم أن يروا، صفحة بعد الأخرى، كيف يعوق العراق المفتشين عن كل منعطف على مر السنين. وتكلمنا على سبيل المثال، عن قنابل R-400. ويذكر التقرير أن العراق، قام أثناء عام ١٩٩٢، عدة مرات بتغيير إعلانه عن كمية القنابل التي أنتجها. ففي عام ١٩٩٢، أعلن أنه أنتج ما مجموعه ١ ٢٠٠ من هذه القنابل، واعترف أخيرا في عام ١٩٩٥، بعد أن انتزع منه هذا الاعتراف، بوجود برنامج للحرب البيولوجية الهجومية. وتم تغيير هذا الرقم فيما بعد إلى ما مجموعه ١ ٥٥٠ من هذه القنابل. ونظرا لعدم توفر معلومات محددة من العراق، لم تتمكن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من حساب العدد الإجمالي لقنابل R-400 التي أنتجها العراق لبرامجه. وعليه، يذكر التقرير، أنه ثبت أن من المتعذر التحقق من تفاصيل إنتاج قنابل R-400 وتدميرها. ولا تستبعد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إمكانية بقاء بعض قنابل R-400 المملوءة بالأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية في العراق.

وفي هذه الوثيقة، تشير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إلى الإجراءات التي يمكن للعراق أن يتخذها للمساعدة على حل هذه المسألة، وهي أن يقدم أي عدد من قنابل R-400 المتبقية وجميع القوالب ذات الصلة بها، ويقدم المزيد من الوثائق الثبوتية المتعلقة بالإنتاج والجرد فيما يتعلق بقنابل R-400 و R-400A التي قام بتصنيعها، ويقدم المزيد من الوثائق التي توضح نظام الترميز الذي استخدمه للقنابل من طراز R-400، بما في ذلك، الرموز التي خصصت لبعض عوامل الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، ويقدم أدلة موثوقة عن إيقاف خط إنتاج قنابل R-400 بعد أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

وهذا مجرد مثال واحد على نوع الوثائق التي سيراها المجلس. والسؤال الذي يطرأ هو أن هذه الإجراءات التي

يطلب من العراق اتخاذها كان يمكن القيام بها عدة مرات خلال الأعوام الـ ١٢ السابقة. ونحن لا نتكلم عن "فورا"؛ نحن نتكلم عن لماذا لم يفعل ذلك خلال الـ ١٢ عاما الماضية، وعن كيف يمكننا الآن أن نعتمد على تأكيدات رغم وجود هذا السجل الثابت من الكذب والخداع على مر السنوات؟

وهذه مسائل كان من اليسير توضيحها من إعلان العراق في ٧ كانون الأول/ديسمبر؛ لا يجوز أن تكون هناك هذه الأنواع من المسائل المعلقة للعمل بشأنها. لكنها قائمة، وسنفحصها جميعا بعناية. والنقطة الأساسية هي أن هذه الوثيقة تبين بصورة قاطعة أن العراق كان وما زال يمتلك القدرة على تصنيع تلك الأنواع من الأسلحة، وأن العراق كان ولا يزال يمتلك القدرة ليس على تصنيع الأسلحة الكيميائية فحسب وإنما الأسلحة البيولوجية؛ وأن العراق كان وما زال لديه حرفيا عشرات الآلاف من أنظمة الإيصال، بما في ذلك مركبات جوية غير مأهولة قادرة وخطيرة بصورة متزايدة. وهذه ليست مسائل جديدة يجري عرضها لنظرنا؛ هذه مسائل قديمة لم تحل وكان يمكن حلها في كانون الأول/ديسمبر في الإعلان، أو كان يمكن حلها بالكامل خلال الأربعة أشهر الماضية لو استجاب العراق وفعل ما يريده القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) منه.

وفي التقرير الذي عرضه السيد بليكس صباح هذا اليوم، علق على قدرة المعلومات عن برامج العراق منذ عام ١٩٩٨. وقد ظللنا جميعا نعمل بشدة على ملء ذلك الفراغ، لكن العراق هو الذي كان في وسعه سد تلك الثغرة لو كان فعلا ممتثلا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وكان سيغرق المفوضين بمعلومات جديدة، ولا يحجبها ويقدمها بتردد. وكان مشروع الوثيقة الذي استعرضناه اليوم تحضيرا لهذا الاجتماع من ١٦٧ صفحة. ولو كان العراق ملتزما حقا بنزع السلاح، لما تكونت وثيقة السيد بليكس من ١٦٧ صفحة من المسائل والأسئلة؛ ولكانت آلاف وآلاف من الردود عن الجمرة الخبيثة وغاز الأعصاب في إكس (VX)، وعن السارين وعن المركبات الجوية غير المأهولة؛ ولكان يحدد بالتفصيل جميع البرامج المحظورة للعراق. وعندئذ، وعندها فقط، يمكن للمفتشين القيام فعلا بالعمل الموثوق المطلوب منهم إنجازه في التحقق والتدمير والرصد.

لقد سلكنا هذا الطريق من قبل. ففي آذار/مارس ١٩٩٨، كان صدام حسين يواجه أيضا التهديد بالعمل العسكري. ورد بوعود: وعود بأن يوفر للمفتشين في ذلك الوقت سبيل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد. وقدم رئيس المفتشين آنذاك تقريرا للمجلس عن روح جديدة من التعاون، مع أمله بأن يتمكن المفتشون من التحرك بسرعة شديدة للتحقق من نزع سلاح العراق. ونعلم ما حصل لذلك الأمل. لم يحرز أي تقدم بشأن نزع السلاح، وبعد تسعة أشهر وجد المفتشون أن من الضروري أن ينسحبوا.

ويؤسفني أنه لم يحصل تغيير كبير. فالسلوك الحالي للعراق - كالسلوك الذي سردته وثيقة السيد بليكس - يكشف قرارا استراتيجيا بمواصلة التأخير والخداع ومحاولة تضليلنا وجعل الأمر أكثر صعوبة والأمل في كسر إرادة المجتمع الدولي، وأن نتشتت في اتجاهات مختلفة، وأن يتملكنا الضجر من المهمة، وأن نوقف الضغط، وأن نتخلى عن استخدام القوة. ونعلم ما حصل عندما حدث ذلك في الماضي ونعلم أن العراقيين ما فتئوا لا يقدمون المعلومات طوعا، وأنهم عندما يفعلون ذلك فإن ما يعطونه يكون في كثير من الأحيان جزئيا ومضللا. ونعلم أنه، عندما يواجه العراقيون بالحقائق، فإنهم ما انفكوا يغيرون قصتهم لتوضيح تلك الحقائق، ولكن ليس بما يكفي لإعطائنا الحقيقة.

عليه، هل اتخذت القيادة في بغداد قرارا استراتيجيا بنزع أسلحة التدمير الشامل العراقية؟ ويتعين أن يكون حكمي - أعتقد حكمنا - هو بوضوح لا. وهذا الآن هو الواقع الذي يجب علينا، على المجلس، أن يتعامل معه. وتتحمل عضوية مجلس الأمن مسؤولية جسيمة - مسؤولية نحو مجتمع الأمم في اتخاذ قرارات صعبة بشأن مسائل عسيرة مثل المسألة التي نواجهها اليوم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ارتقى المجلس إلى مستوى مسؤولياته. ويجب ألا نتقاعس؛ ويجب ألا نجد أنفسنا هنا في تشرين الثاني/نوفمبر القادم مع زوال الضغط ومع العراق وهو يمضي مرحا مرة أخرى على طريق أسلحة التدمير الشامل، مهددا المنطقة ومهددا العالم.

وإذا فشلنا في الوفاء بمسؤولياتنا، ستعاني مصداقية المجلس وقدرته على التصدي لكل التحديات الحرجة التي تواجهها. وبينما نجلس هنا، دعونا لا ننسى الأمور المرعبة الجارية في بغداد. فلنتأمل للحظة معاناة الشعب العراقي، الذي تنفق ثروته على تلك الأنواع من البرامج، لا لخدمة مصالحه - شعب يتعرض للضرب والمعاملة الوحشية والنهب على يد صدام ونظامه. أيها الزملاء، لقد حان الوقت لكي يبعث المجلس برسالة واضحة إلى صدام بأننا لم ننخدع بمناوراته المكشوفة. لا أحد يريد الحرب، لكن من الواضح أن التقدم المحدود الذي شهدناه، التغييرات الإجرائية التي شهدناها، والتغييرات الجوهرية الطفيفة التي رأيناها تأتي من وجود قوة عسكرية كبيرة لدول راغبة في تعريض شبابها من الرجال والنساء للخطر من أجل تخليص العالم من تلك الأسلحة الخطيرة. ذلك التغيير لم يأت من القرارات وحدها، و لم يأت من عمليات التفتيش وحدها، وإنما من إرادة المجلس - الإرادة السياسية الموحدة للمجلس - ومن الاستعداد لاستخدام القوة، إذا اقتضى الأمر، للتأكد من أننا نحقق نزع سلاح العراق.

لقد حان الوقت ليقول المجلس لصدام حسين أن حيله ومكائده لن توقف الساعة. ونعتقد أن مشروع القرار المقدم للمجلس كي يبت فيه مشروع قرار سليم وأننا في المستقبل القريب جدا سنعرضه على المجلس للتصويت. وما زالت عقارب الساعة تمضي، وستكون عواقب رفض صدام حسين المستمر لنزع السلاح حقيقية جدا جدا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيغور إيفانوف وزير خارجية الاتحاد الروسي.

**السيد إيفانوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن لمشكلة العراق جوانب كثيرة. فمن جهة، نتفق جميعا على أنه لا بد لنا من تحقيق نزع السلاح الكامل والفعال للعراق، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢). ومن الجهة الأخرى، من الواضح بمكان أن الطريقة التي نحل بها هذه المشكلة لن تحدد مستقبل العراق وحده: فنحن، جوهريا، نرسي الأسس لكفالة السلام والأمن في عصرنا.

وهنا تكمن المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتقنا والخيار الذي سنتخذه. فإذا نجحنا بجهودنا المشتركة، في حل الأزمة العراقية طبقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن ذلك سيترك بالتأكيد أثرا إيجابيا على جهودنا لتسوية الصراعات الأخرى. والأكثر أهمية، سيكون ذلك خطوة مهمة نحو نظام عالمي جديد عادل آمن. ولهذا السبب ما فتئت روسيا تسعى بدأب وعزم إلى حل مشكلة العراق على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، لدينا من الأسباب ما يدعونا للقول إن هذه ليست الطريقة السليمة فحسب، وإنما هي أيضا أفضل طريقة يمكن التعويل عليها.

ويوضح التقرير الذي قدمه لنا السيد بليكس أننا استطعنا بفضل جهودنا الموحدة والنشطة وبفضل الضغط الذي مورس على بغداد من جميع الجوانب، بما في ذلك من خلال تعاظم الوجود العسكري، من أن نحقق تقدما أساسيا في تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

دعونا نلقي نظرة على الحقائق. يوجد نظام مستمر للتفتيشات المعززة في العراق. ويجري إعطاء المفتشين الدوليين حرية الوصول الفوري غير المعاق وغير المشروط وغير المقيد لأي موقع. وفي سياق التفتيشات، تُستخدم الطائرات العمودية والطائرات استخداما نشطا بغرض الرقابة الجوية. وعموما، إن مستوى تعاون السلطات العراقية مع المفتشين مختلف تماما عن الممارسة التي شهدناها في السابق في ظل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (يونسكوم).

أشار السيد بليكس والسيد البرادعي مرارا، بما في ذلك في تقريريهما الأخيرين، إلى وجود مشكلات في سياق إجراء مقابلات مع المتخصصين العراقيين. ونحن نتفق مع الرأي بأن القيادة العراقية ينبغي أن تشجع بشكل أكبر مواطنيها على الاشتراك في المقابلات دون مراقبين. وعلى أساس التقارير الأخيرة، هذه المقابلات بدأت تصبح تدريجيا أمرا معتادا.

وقد حدثت خلال عملية التفتيش تغييرات نوعية جديدة فيما يتصل بتنفيذ مهام محددة. توجد في العراق عملية حقيقية لترع السلاح، وذلك لأول مرة منذ سنين عديدة. إذ يجري حاليا إزالة الأسلحة المحظورة بقرارات من مجلس الأمن. وهذه الأسلحة تتضمن قذائف الصمود - ٢ التي أعلن عنها الجانب العراقي ويجري تدميرها حاليا تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وهذه الأسلحة تتضمن أيضا القنابل المكتشفة من عيار ١٢٢ ملليمترا، التي يمكنها حمل مواد كيميائية سامة. وقد قام العراقيون بعرض قطع من القنابل من طراز آر - ٤٠٠ على المفتشين لإجراء التحاليل عليها. ويدرس الخبراء إمكانية تحليل التربة في المناطق التي دمرت فيها وسائط نمو غاز الأعصاب "في إكس" والإنثراكس. وقامت بغداد أيضا بإعطاء المفتشين عشرات الوثائق الجديدة، ويجري تحليلها حاليا. وأكرر، أن هاتين المعلومتين تدللان على التقدم الحاصل في أنشطة المفتشين.

ونتفق، من حيث المبدأ، مع رأي السيد بليكس بأنه لو أن خطوات بغداد الإيجابية الأخيرة كانت قد اتخذت قبل ذلك لكانت النتائج أكثر إقناعا اليوم. لكن، مع ذلك، من المهم أن هذه الخطوات قد اتخذت. وحسبما أشار رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هذه الخطوات تفتح الطريق لحل مشاكل معلقة. وأود التأكيد مرة أخرى على أنها تفتح الطريق لحل مشاكل معلقة. وهذا أمر هام من حيث المبدأ.

وفضلا عن ذلك، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى جانب آخر أبرزه السيد بليكس، وأعني الرصد طويل الأمد لعدم إنتاج العراق أسلحة دمار شامل. وهذه آلية هامة أخرى للسلامة لضمان ألا ينتج العراق أسلحة دمار شامل في المستقبل.

وفي هذا الصدد يثار سؤال عما إذا كان من الصواب الآن وقف التفتيشات ومن ثم وقف الزخم الذي تحقق في عملية نزع سلاح العراق. دعونا ننظر للأمر مرة أخرى.

ما الذي يحقق حقا المصلحة الحقيقية للمجتمع العالمي - استمرار النتائج المثمرة بوضوح لعمل المفتشين أو اللجوء إلى القوة، التي ستسفر حتما عن خسائر ضخمة في الأرواح، والمحفوفة بتبعات خطيرة لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للاستقرار الإقليمي والدولي؟ نحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن

فرص نزع سلاح العراق بالوسائل السياسية موجودة بالفعل. إنها موجودة حقا وهذا أمر لا يمكننا إلا الاعتراف به. نحن لا نحتاج الآن إلى قرارات جديدة لمجلس الأمن؛ إذ لدينا ما يكفي من هذه القرارات. إن ما نحتاجه الآن هو الدعم النشط للمفتشين للنهوض بمهامهم.

تؤيد روسيا تأييدا قويا استمرار أنشطة التفتيش وتعزيزها وجعلها أكثر تركيزا. ويمكن تعزيز ذلك الهدف بالتقديم العاجل – في غضون الأيام القادمة – لبرنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إلى مجلس الأمن للموافقة عليه، وهو برنامج يتضمن قائمة بمهام نزع السلاح الهامة المتبقية. وهذه المهام ينبغي صياغتها بأقصى الوضوح؛ وينبغي أن تكون ممكنة التحقيق. وهذا من شأنه أن يمكننا من أن نقيم تقييما موضوعيا مستوى التعاون والأهم من ذلك أنه يمكننا من الإجابة إجابة شافية على جميع الأسئلة الباقية المطروحة فيما يتصل ببرامج العراق العسكرية المحظورة.

بطبيعة الحال نحن جميعا نواجه خيارا صعبا. يكاد لا يوجد بيننا من يستطيع أن يدعي أن لديه الحقيقة المطلقة. لذلك من الطبيعي جدا الإعراب عن وجهات نظر مختلفة في سياق مناقشتنا. بيد أن هذه الاختلافات لا ينبغي أن تؤدي إلى انقسامنا. إننا نقف جميعا في نفس الجانب من المتراس. نحن جميعا نتشاطر قيما مشتركة. وبالتضامن وحده يمكننا أن نتصدى بفاعلية للأخطار والتحديات العالمية الجديدة. ونحن على يقين بأن مجلس الأمن سيخرج من أزمة العراق متحدا وقويا، وليس ضعيفا أو منقسما. وروسيا ستواصل العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية الاتحاد الروسي على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد دومينيك غالوزو دي فيليبين، وزير خارجية فرنسا.

**السيد غالوزو دي فيليبين** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن سرور فرنسا البالغ إذ تترأس غينيا، البلد الأفريقي، مجلس الأمن في هذا اليوم الحاسم.

وأود أن أشكر السيد بليكس والسيد البرادعي على العرض الذي قدماه منذ هنيهة. والتقريران اللذان قاما بعرضهما علينا يشهدان على التقدم المنتظم المحرز في عملية نزع سلاح العراق.

ماذا قال لنا المفتشان؟ لقد قالا لنا إن العراق ما فتئ يتعاون تعاونا نشطا معهما منذ شهر؛ وإنه بالتدمير التدريجي لقذائف الصمود – ٢ وأجهزتها يجري إحراز تقدم كبير في مجال الصواريخ الباليستية؛ وإن هناك آفاقا جديدة تتفتح من خلال استجواب بعض العلماء مؤخرا. ونشهد حاليا دليلا قويا على حدوث نزع سلاح حقيقي. ذلك، في الواقع، هو لب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وأود رسميا أن أطرح سؤالا في هذه الهيئة، وهو السؤال نفسه الذي تطرحه شعوب العالم: لماذا ننخرط اليوم في حرب ضد العراق؟

أود أيضا أن أطرح سؤالا: لماذا نحطم أدوات أثبتت فعاليتها من فورها؟ لماذا نختار الانقسام، حينما تقود وحدتنا وتصميمنا العراق إلى التخلص من أسلحة الدمار الشامل؟ لماذا نريد أن نمضي قدما بالقوة، بأي تكلفة، حينما يمكننا النجاح سلميا؟

إن الحرب دائما إقرار بالفشل. دعونا لا نلتزم بما لا يمكن إصلاحه.

وقبل أن نختار، دعونا نزن العواقب؛ ودعونا نتأمل في آثار قراراتنا.

الأمر واضح للجميع بأننا نتحرك بعزم، في العراق، صوب الإزالة الكاملة لبرامج أسلحة الدمار الشامل.

الأسلوب الذي اخترناه يعمل بنجاح. والمعلومات التي قدمتها بغداد تحقق منها المفتشون وقد أسفرت عن إزالة المعدات التسيارية المحظورة.

ويجب أن نمضي قدما بنفس الأسلوب في جميع البرامج الأخرى - بمعلومات وتحقق وتدمير. ولدينا بالفعل معلومات مفيدة في المجالين البيولوجي والكيميائي. وإجابة عن أسئلة المفتشين، يجب أن يعطينا العراق معلومات إضافية في وقت ملائم، لكي نستطيع الحصول على أدق المعلومات الممكنة حول أي مخزونات أو برامج موجودة. وبناء على تلك المعلومات، سندمر جميع المكونات التي يتم اكتشافها، مثلما نفعل مع القذائف، وسنحدد حقيقة الأمر.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، تؤكد بيانات السيد البرادعي أننا نقترب من الوقت الذي ستستطيع فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤكد إزالة برنامج العراق.

ما هي الاستنتاجات التي يمكننا استخلاصها؟ وباستخدام ذات المصطلح الذي استخدمه المفتشون، فإن العراق، يشكل الآن خطرا على العالم أقل من الخطر الذي شكله عام ١٩٩١، وأننا يمكننا تحقيق هدف نزع أسلحة ذلك البلد بفعالية.

فلنواصل الضغط على بغداد. وإن اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)؛ واتخاذ مواقف متقاربة من جانب الأغلبية العظمى لأمم العالم، والإجراءات الدبلوماسية التي اتخذها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز - جميع هذه الجهود المشتركة تؤتي ثمارها.

إن الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني في المنطقة يقدم الدعم لتصميمنا الجماعي. ونسلم جميعا بفعالية الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي. ويجب أن نستخدمه لتحقيق هدفنا لنزع السلاح من خلال أعمال التفتيش. ومثلما لاحظ الاتحاد الأوروبي، لا يمكن أن تستمر أعمال التفتيش هذه إلى ما لا نهاية. ولذلك يجب تسريع الخطى.

ولذلك تود فرنسا اليوم أن تتقدم بثلاثة اقتراحات.

أولا، دعونا نطلب من المفتشين أن يحددوا سلسلة من مهام نزع السلاح، وأن يقدموا لنا، في أسرع وقت ممكن، على ذلك الأساس، برنامج العمل الذي نص عليه القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ونحتاج إلى أن نعرف فورا الموضوعات ذات الأولوية التي يمكن أن تمثل المهام الأساسية لنزع السلاح التي يجب أن ينفذها العراق.

ثانيا، نقترح أن يقدم لنا المفتشون تقريرا مرحليا كل ثلاثة أسابيع. وسيجعل ذلك السلطات العراقية تفهم أنها لا يمكنها تحت أي ظرف من الظروف أن تعترض جهودهم.

وأخيرا، دعونا نضع جدولا لتقييم تنفيذ برنامج العمل. ينص القرار ١٢٨٤ (٢٠٠٢) على جدول زمني يبلغ ١٢٠ يوما. ونحن على استعداد لتقصيره، إذا رأى المفتشون أن ذلك ممكن.

جدول الأعمال العسكري لا يجوز أن يحدد الجدول الزمني لعمليات التفتيش. إننا نوافق على جداول زمنية مسرعة، ولكننا لا يمكن أن نقبل إنذارا نهائيا ما دام المفتشون يبلغوننا بإحراز تقدم في مجال التعاون. فذلك يعني الحرب. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تجريد مجلس الأمن من مسؤولياته. وبفرض أجل نهائي في غضون أيام قلائل، ألا يعني ذلك أننا نبحث عن ذريعة للحرب؟

سأكرر قولي مرة أخرى: إن فرنسا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، لن تسمح باتخاذ قرار يأذن بالاستخدام التلقائي للقوة.

دعونا نستعرض آلام وتوقعات الشعوب في جميع أنحاء العالم، في جميع بلداننا، من القاهرة إلى ريو ومن الجزائر إلى بريتوريا، ومن روما إلى جاكرتا. والواقع أن ما يتعرض للخطر هنا يتخطى مصير العراق بمفرده.

دعونا نتوخى وضوح الرؤية. إننا نصيغ طريق لحل الأزمات. وإننا نختار كيف نحدد شكل العالم الذي نود لأطفالنا أن يعيشوا فيه.

وينطبق هذا على حالة كوريا الشمالية، وعلى حالة جنوب آسيا، حيث لم نجد حتى الآن المسار صوب حل دائم للصراعات. وهذا ينطبق أيضا على حالة الشرق الأوسط. هل يمكننا أن نواصل الانتظار بينما تتضاعف أعمال العنف؟

هذه الأزمات لها جذور عديدة – سياسية ودينية واقتصادية. وتضرب جذورها في أعماق اضطرابات التاريخ. وقد يكون هناك من يعتقد أنه يمكن حل هذه المشكلات بالقوة، وبذلك يستحدث نظاما جديدا. ولكن هذا ليس ما تؤمن به فرنسا. على العكس، إننا نؤمن بأن استخدام القوة يمكن أن يثير الامتعاض والكراهية وأن يذكي صراع الهويات وصدام الحضارات – أمر تقع المسؤولية الأساسية عن تفاديه على عاتق جيلنا.

وردا على من يؤمن بأن الحرب يمكن أن تكون أسرع الطرق إلى نزع سلاح العراق، يمكنني أن أقول إن الحرب ستستحدث انقسامات وتتسبب في جراح لن تندمل إلا بعد وقت طويل. كم سيكون عدد ضحايا الحرب؟ وكم سيكون عدد الأسر المكلومة؟

إننا لا نؤيد ما قد يكون الأهداف الأخرى للحرب. هل هي مسألة تغيير النظام في بغداد؟ لا أحد يقلل من قسوة تلك الديكتاتورية أو ضرورة عمل كل شيء ممكن لتعزيز حقوق الإنسان. ولكن ذلك ليس هدف القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، والقوة ليست بالتأكيد أفضل سبل ترسيخ الديمقراطية. ومن شأن القوة في هذه الحالة، وفي حالات أخرى، أن تشجع عدم استقرار خطير.

هل هي مسألة مكافحة الإرهاب؟ الحرب لن تؤدي إلا إلى زيادته، ويمكن حينئذ أن نواجه موجة جديدة من العنف. دعونا نحذر من الوقوع في شرك الذين يريدون صراع الحضارات أو صراع الأديان.

أخيرا، هل هي مسألة إعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط؟ وفي تلك الحالة، نجازف بزيادة التوترات في منطقة تتسم أصلا بانعدام الاستقرار. وعلاوة على ذلك، يزيد العدد الكبير من الطوائف والأديان في العراق نفسه من مخاطر انهيار محتمل.

لدينا جميعا نفس المطالب. نحن نريد قدرا أكبر من الأمن وقدرا أكبر من الديمقراطية. ولكن هناك منطقا آخر غير منطق القوة. ثمة سبيل آخر؛ وتوجد حلول أخرى.

نحن نفهم الإحساس العميق بانعدام الأمن الذي يراود الشعب الأمريكي منذ مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. لقد تشاطر العالم بأسره حزن نيويورك وأمريكا، اللتين ضربتا في الصميم. وأقول هذا باسم صداقتنا للشعب الأمريكي وباسم قيمنا المشتركة: الحرية والعدالة والتسامح.

ولكن لا يوجد اليوم أي دليل يربط بين النظام العراقي والقاعدة. هل سيكون العالم مكانا أكثر أمنا بعد تدخل عسكري في العراق؟ اسمحوا لي أن أوضح ما تؤمن به بلادي: العالم لن يكون أكثر أمنا.

قبل أربعة أشهر، اعتمدنا بالإجماع نظام تفتيش لإزالة تهديد احتمال وجود أسلحة الدمار الشامل ولضمان

أمننا. ولا يمكننا الآن أن نقبل، من دون أن نناقض أنفسنا، صراعا قد يضعفه.

نعم، نحن أيضا نريد قدرا أكبر من الديمقراطية في العالم. ولكننا لا يمكن أن نحقق هذا الهدف إلا من خلال إطار عمل لديمقراطية عالمية حقيقية على أساس من الاحترام والمشاطرة وإدراك القيم الحقيقية المشتركة والمصير المشترك. وتكمن الأمم المتحدة في لب هذا كله.

دعونا لا نقع في خطأ. في مواجهة تهديدات متعددة ومعقدة، لا يوجد رد واحد، ولكن يوجد متطلب واحد: يجب أن نظل متحدين.

ويجب علينا اليوم أن نضع سويا مستقبلا جديدا للشرق الأوسط. دعونا لا ننسى الأمل الهائل الذي استحدثته جهود مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو. دعونا لا ننسى أن أزمة الشرق الأوسط تمثل أكبر تحدٍ من ناحية الأمن والعدالة. والشرق الأوسط، بالنسبة لنا، مثل العراق، يشكل التزاما ذا أولوية.

وهذا يتطلب طموحا أكبر وشجاعة أكبر. وينبغي أن نتخيل منطقة تحولت من خلال السلام وحضارات من خلال أعمال التواصل الشجاعة بين بعضنا البعض، حضارات يمكنها أن تعيد اكتشاف ثقتها بنفسها وهيبتها الدولية التي تضاهي تاريخها الطويل وطموحاتها.

وبعد أيام قليلة، علينا أن نضطلع بمسؤوليتنا الرسمية من خلال التصويت. وسنواجه خيارا أساسيا هو نزع سلاح العراق عن طريق الحرب أو عن طريق السلام. وهذا الخيار الحاسم ينطوي على خيارات أخرى. فهو يشمل قدرة المجتمع الدولي على التوصل إلى حل للأزمات الجارية أو المقبلة، ويحمل معه رؤية للعالم، ومفهوما لدور الأمم المتحدة.

ولذلك، ترى فرنسا أنه من أجل الأخذ بهذا الخيار بضمير مستريح في منتدى الديمقراطية الدولية هذا، أمام الشعوب وأمام العالم، يجب أن يجتمع رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى هنا في نيويورك، في مجلس الأمن.

وهذا يخدم مصلحة الجميع. فعلينا أن نكتشف من جديد المهمة الأساسية للأمم المتحدة: وهي السماح لكل عضو من أعضائها بتحمل مسؤولياته في مواجهة الأزمة العراقية، وأن يحمل كذلك، مع الآخرين، مصير عالم في أزمة، وأن يعيد بذلك تشكيل الظروف من أجل وحدتنا في المستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية فرنسا على كلماته الرقيقة الموجهة إلى بلدي وإلى أفريقيا.

والآن أدعو السيد تانغ جياكسوان، وزير خارجية الصين إلى الإدلاء ببيانه.

**السيد تانغ جياكسوان** (الصين) (تكلم بالصينية): أولا أود أن أهنئ غينيا على توليها رئاسة المجلس للشهر الحالي. أود أيضا أن أهنئ وزير خارجية ألمانيا على ما قام به من عمل بارز خلال رئاسة ألمانيا للمجلس في الشهر الماضي. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد بليكس والسيد البرادعي على إحاطتهم الإعلامية والجهود الهائلة التي بذلاها لتنفيذ الولاية التي أناطها مجلس الأمن بهما.

قبل أربعة شهور، في هذه القاعة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بروح من الوحدة والتعاون. وأظهر اتخاذ ذلك القرار، تماما، عزم المجلس على القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق، وعبَّر، حقيقة، عن رغبة المجتمع الدولي في تسوية سياسية لمسألة العراق. ولهذا السبب بالذات حظي ذلك القرار بترحيب وتأييد جميع البلدان، على نطاق واسع، في جميع أنحاء العالم.

ولا شك أن قيامنا بضمان تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بالموضوع والقضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية، بصورة كاملة وشاملة، مهمة شاقة. ومع ذلك، فمن دواعي السرور أن نلاحظ تحقيق تقدم كبير في عمليات التفتيش على الأسلحة، بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذا حكمنا على الأمور على أساس التقريرين المقدمين اليوم من هيئتي التفتيش فقد تم تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بصورة سلسة بشكل عام، مع إحراز تقدم وتحقيق نتائج. ويصح القول أيضا إنه توجد مشاكل وصعوبات في عملية التفتيش. ولذلك، تحديدا، يلزم تماما مواصلة عمليات التفتيش. ونرى أن هدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية يظل قابلا للتحقيق، ما دمنا نلتزم بطريق التسوية السياسية.

إن التوصل إلى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لم يكن يسيرا. فنظرا للحالة الراهنة يلزمنا التصميم والعزم، والأهم من ذلك، الصبر والحكمة. ولذلك يلزم أن يحافظ المجلس على وحدته وتعاونه أكثر من أي وقت مضى من أجل المحافظة على سلطته. ونرى أنه يجب أن يوفر المجلس الدعم القوي والإرشاد لهيئتي التفتيش في عملهما، وتركهما تواصلان عمليات التفتيش والوصول إلى الحقيقة حتى يتسنى تنفيذ ولاية القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وفي الوقت نفسه، نحث حكومة العراق أيضا على اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لتعزيز تعاونها مع المفتشين في المسائل الفنية، بشكل جدي وعلى تهيئة الظروف اللازمة للتسوية السياسية. وفي ضوء هذه الظروف، ليس هناك ما يدعو إلى غلق الباب أمام السلام. ولذلك، فإننا لا نؤيد اتخاذ قرار جديد وخاصة اتخاذ قرار يأذن باستخدام القوة.

إن مسألة العراق متصلة بالسلام والتنمية في منطقة الخليج وفي العالم أجمع. ومن أجل التوصل إلى حل لهذه المسألة، علينا أن نأخذ في الاعتبار الكامل المصالح المشتركة لجميع الأمم ومصالح التنمية البشرية في الأجل الطويل. والآن وقد دخلنا القرن الحادي والعشرين يظل السلام والتنمية الموضوعين الرئيسيين في زمننا هذا – وجميع بلدان العالم، التي تواجه المهمة المشتركة لحفظ السلام وتحقيق التنمية والرخاء، في حاجة ماسة إلى بيئة دولية تتسم بالاستقرار والسلام.

إن الإنسان له أهمية فائقة من بين جميع الأشياء في العالم، والسلام أثمن ما في الوجود، وقد استمعنا مرات عديدة إلى نداءات قوية تدعو إلى حل مسألة العراق بالوسائل السياسية، في هذه القاعة، خلال الشهور الماضية. واستمعنا أيضا إلى صرخات لها ما يبررها تدعو إلى ''السلام، لا الحرب'' من خارج هذه القاعة، من شعوب بلدان عديدة. إن سلطة مجلس الأمن مستمدة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن شعوب جميع الأمم. وليس هناك ما يدعونا إلى تجاهل تلك المطالب والصيحات القوية. وحتى يكون مجلس الأمن مسؤولا أمام التاريخ ويحافظ على المصالح المشتركة لجميع شعوب العالم، تناشد حكومة الصين مجلس الأمن بشدة أن يتحمل مسؤوليته وأن يبذل كل ما بوسعه لتفادي الحرب، ويواصل جهوده من أجل تحقيق تسوية سياسية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية الصين على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى بلدي.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوليداد ألفيار فالترويلا، وزيرة خارجية شيلي.

**السيدة ألفيار فالترويلا** (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أهنئ غينيا على تولي الرئاسة لهذا الشهر، في وقت تتخذ فيه قرارات بالغة الأهمية. كما أود أن

أهنئ ألمانيا على براعتها في تصريف أمور المجلس، في الشهر الماضي.

تحضر شيلي هذه الجلسة للمجلس للاستماع مرة ثانية إلى تقرير مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونفعل ذلك من منظور إيجابي للأمور رغم الطبيعة الحرجة لوقتنا هذا. ونحن على اقتناع بأن علينا التوصل إلى اتفاق، في هذه الهيئة، حول كيف نطالب بتزع سلاح العراق بصورة فعالة. وكلنا متحدون بإرادة مشتركة لتطبيق المبادئ التي يتطلب الميثاق من هذه الهيئة المحافظة عليها، بروح من المسؤولية.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى السيدين بليكس والبرادعي على عرضيهما عن عمليات التفتيش التي تقوم بها لجنة الأمم للتحقق والرصد والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن تقريريهما يشملان جردا مفصلا لعمل التفتيش والتحقق الجاري في مجالات مختلفة. ونحن نُقدر إسهاماتهما كثيرا في عمل اليوم لدى تقييم امتثال العراق للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

والتقريران يسمحان لنا باستنتاج أن الموقف العراقي في التعاون، حتى في هذه المرحلة المتأخرة من العملية المتعددة الأطراف، غير واف. وإذا ما قارناه بالصياغة القاطعة للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وما ينجم عنه من شعور بالإلحاحية، لا يمكننا إلا أن نستخلص أن هذا التعاون ليس كاملا. وتلك الحقيقة تقلق بلادي قلقا عميقا. وعلى رغم أن إشارات التقدم في مجالات محددة تم التطرق إليها في التقارير الأخيرة قد تكون خطوات هامة، كما هو الحال بالنسبة لتدمير صواريخ الصمود ٢، فإن هذه الإشارات لا تقلل من النتيجة العامة.

إن شيلي تُعيد التأكيد على ضرورة تحقيق نزع السلاح الفوري والكامل والفعال من العراق. وفي ذلك السياق، نكرر مناشدتنا الملحة للعراق بالتعاون النشط وغير المشروط مع المفتشين، تمشيا مع قرارات المجلس ذات الصلة.

وأود في هذه المرحلة من مراحل مداولاتنا، أن أكرر التأكيد على المبادئ الرئيسية لسياستنا الخارجية، التي يُبنى عليها موقف شيلي تجاه الأزمة في العراق.

وتعددية الأطراف هي مصلحة شيلي الدائمة. ودبلوماسية تعددية الأطراف هي السائدة، كما تمت الإشارة إليها هنا، وهذا المجلس هو الهيئة المؤهلة للتعامل مع مسائل تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ونعيد التأكيد على مركزية الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تلك العملية. ولا بد من أن يجري الامتثال لقراراتهما بالكامل. وهذا الامتثال لا غنى عنه إذا ما كان لنا أن نُحافظ على مصداقية الأمم المتحدة وسيادة قرارات هذا الجهاز الرئيسي.

ونحن نؤيد إيجاد حل يتمشى مع القانون الدولي ومع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو المصدر الوحيد لشرعية اتفاقاتنا وقراراتنا الجماعية. وإننا نؤكد الحاجة إلى اعتماد تدابير جماعية تمنع تعرض السلم للتهديدات وتقضي عليها. ونسعى بنشاط وبكل اتجاه للوصول إلى حل سلمي. هذا مبدأ أيدناه تاريخيا ونحن عازمون على المضي في العمل لتحقيقه.

إننا نعيش فترة حاسمة، بصفتنا مسؤولين عن التوصل معا إلى اتفاق. وفي الأشهر الأخيرة، بذلت شيلي كل جهد ممكن للمساهمة في التوصل إلى قرار متفق عليه يؤدي إلى نزع أسلحة العراق سلميا. ولهذا السبب نناشد الأعضاء الخمسة دائمي العضوية، إيجاد نقطة تقارب بين المواقف المختلفة، ونسعى إلى تحقيق ذلك بناء على هذا الأساس.

وتحقيقا لذلك الغرض، نؤيد استمرار عمليات التفتيش الصارمة المحددة بجدول زمني. ومن شأن ذلك أن يفي بالشعور بالإلحاحية الذي يقوم عليه القرار ١٤٤١

(٢٠٠٢). ونشير كذلك إلى أن استخدام القوة المنصوص عليها في الفصل السابع لا يمكن اللجوء إليه إلا عندما نكون قد استنفدنا جميع الوسائل السلمية لنزع أسلحة العراق.

ولقد لمسنا في الأيام الأخيرة، قدرا أكبر من المرونة التي خففت من الصرامة التي لاحظناها في بداية هذه العملية في المجلس، والتي وصفت بالاستعداد غير الكافي للمشاركة في حوار، وتسوية الاختلافات وفتح سبل للتفاهم والتفاوض. وما فتئت شيلي تؤكد باستمرار في هذا المحفل، وفي مشاوراتها مع أعضاء المجلس الدائمين والمنتخبين، قناعتها بأنه يمكن التوصل إلى اتفاق من خلال الوحدة والمسؤولية الجماعية.

والبيانات التي استمعنا إليها تقودنا إلى الاعتقاد أن حلا يوفق بين التوق إلى السلام وبين نزع السلاح هو أمر ممكن. ونحن على اقتناع بأن فرصة السلام الأخيرة هذه يجب أن تُعزز عمليات التفتيش في العراق، وأن تكون لها آجال زمنية واضحة ومطالب محددة، تمشيا مع الشعور بالإلحاحية مثلما يبينه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). إن النظام العراقي، الذي عرَّض شعبه لمعاناة كبيرة، مسؤول سياسيا وأخلاقيا عن تحقيق نزع السلاح الكامل.

وتود شيلي أن تكرر نداءها من أجل السلام. إن بلادي حكومة وشعبا تتطلع إلى إيجاد حل لهذه الأزمة يتمشى مع ذلك النداء وفي إطار الأمم المتحدة، هذه المنظمة التي اشتركنا في إنشائها عام ١٩٤٥. ويحدونا الأمل أن يبذل كل عضو في هذا المجلس قصارى جهده للتوصل إلى اتفاق تتوقعه البشرية منا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر وزيرة خارجية شيلي على كلماتها الرقيقة التي وجهتها إلى بلادي.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيدة انا بالاشيو، وزيرة خارجية إسبانيا.

**السيدة بالاشيو** (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ بالانضمام إلى هؤلاء الذين أعربوا عن ابتهاجهم، لرؤية بلادكم غينيا - ومع غينيا، أفريقيا - تترأس هذا المجلس في هذه المرحلة الحرجة بالنسبة للسلم والأمن في العالم. فبالنيابة عن إسبانيا، أتمنى لكم النجاح في إدارة أنشطتنا بفعالية.

وأود أيضا أن أبرز العمل الممتاز الذي أنجزته ألمانيا في فترة معقدة جدا.

في ١٤ شباط/فبراير، بدأت بياني بالإشارة إلى أنني كنت، وإلى جانب ملايين المواطنين في العالم، آمل أن أسمع جملة واحدة من المفتشين: وهي أن صدام حسين يمتثل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) امتثالا كاملا وبدون شروط وبنشاط.

لم أسمع هذا في ذلك اليوم، ولم أسمع ذلك اليوم. ولدي شعور اليوم أيضا بأننا نخاطر بعدم معرفة الأمور على حقيقتها. إن التقدم الملموس الذي حققه المفتشون من خلال عملهم الجدير بالثناء، والذي أشيد به بالنيابة عن إسبانيا، وما أبداه صدام حسين من مواقف يصرف انتباهنا عن الهدف الذي حددته الأسرة الدولية قبل ١٢ عاما: نزع أسلحة النظام العراقي بالكامل.

وما زلنا نرقب الأحداث منذ ١٢ عاما. ولدي سؤالان أعتقد أنهما أساسيان لنا جميعا: هل نحن نضطلع بمسؤولياتنا كأعضاء في مجلس الأمن؟ وما هي الرسالة التي نوجهها إلى العالم؟ وفقا لميثاق الأمم المتحدة، إن مهمة مجلس الأمن هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتحديد التهديدات لهما، وتحديد الإجراء الواجب اتخاذه.

ولا يسعني إلا القول إن التهديد ما زال قائما، وإن على صدام حسين أن يمتثل لقرارات هذا المجلس. كل ذلك يحدث بعد ١٢ عاما من اتخاذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وبعد

أربعة أشهر من اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي كان، كما يذكر المجلس، الفرصة الأخيرة.

وهكذا، بعد مرور ١٢ عاما، لا نزال نجد أنفسنا في نفس الحالة كما كنا في عام ١٩٩١. بعد ١٢ عاما، لا يزال الطرف الرئيسي هو نفسه: صدام حسين. وبعد ١٢ عاما، لا يزال التهديد هو نفسه: أسلحته للدمار الشامل. وبعد ١٢ عاما، لا يزال موقفه هو نفسه: الازدراء الشديد بالقانون الدولي ونية واضحة للتفريق بيننا. وبعد ١٢ عاما، لا تزال استراتيجيته هي نفسها: خداعنا. ولكن إلى متى؟ كم من الوقت مطلوب لاتخاذ القرار الاستراتيجي بالتعاون الكامل والنشط وبلا شروط؟ أخشى أن تكون الإجابة على هذا السؤال معروفة للجميع ولكن يفضل كثيرون تجاهلها.

بدلا من أن نبعث برسالة قوية ومتماسكة، يخاطر المجلس بأن يصبح منصة إعلامية لعرض خلافاتنا وجعل عملنا أكثر صعوبة.

فمن خلال التشويه المستمر والمنتظم للحقائق، يحقق صدام شيئا بالغ الخطورة. فلقد نجح في أن يجعل كثيرين يصفون مجلس الأمن – ضامن الشرعية الدولية – بأنه المعتدي، بينما يصف هو نفسه بأنه الضحية. ولقد نجح في تقسيم المجتمع الدولي، كما قال قبل وهلة وزير خارجية المكسيك وأصاب تماما. ونجح أيضا في تحويل عبء الإثبات، حيث أن المسؤولية التي تقع على عاتقه هو وحده ألقى بها على عاتقنا.

كيف وصلنا إلى حالة تتعرض فيها الآن مصداقية المجلس للخطر على أيدي دكتاتور أشعل حروبا وغزا بلادا وهاجم شعبه بالغازات السامة وسحق بقدمه كل حقوق الإنسان السارية وهزأ بالقانون مدة ١٢ عاما الآن؟

سؤالي الثاني هو: ما الرسالة التي نوجهها؟ من المستحيل ألا ندرك أن لا شيء يؤثر على النظام العراقي إلا الضغط إلى أقصى حد أو التهديد باستخدام القوة الذي يمكن أن يعول عليه. وأود أن أذكر بأن هذا هو المنطق الأساسي للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ولمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأسبانيا، والذي سيُطرح قريبا على المجلس.

وإني أرحب بالتقدم الذي أحرزه المفتشون وأقدره، ولاسيما تدمير صواريخ الصمود. ولكن يظهر بشكل مفاجئ دليل على وجود برامج أسلحة دمار شامل، كان يُنكر وجودها حتى الآن، وكأن في الأمر سحرا – السبب هو انتشار ٣٠٠ ٠٠٠ جندي في المنطقة. أو فجأة نسمع عن وجود قذائف ومحركات محظورة وفقا للقانون الدولي. هذا السلوك يؤكد مخاوفنا. فتلك الأسلحة موجودة. وهي لم تُدمر. ومن الممكن استخدامها مرة أخرى.

وكما قال وزير الخارجية باول، إذا كان صدام حسين يكذب في السابق عندما كان يخفي تلك الأسلحة، لماذا ينبغي أن نصدقه الآن عندما يزعم، بعد الكشف عن وجودها، أنه دمر كل الأسلحة المتبقية، وبدون أن نتمكن من رصد نية حقيقية لديه لنزع سلاحه.

على ضوء تلك الأسئلة، ما هي الرسالة التي ينبغي للمجلس أن يبعث بها؟ أولا، إننا لن نتحمل المزيد من ألاعيب صدام. إنه لم يمتثل في عام ١٩٩١. وخدع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥. وظل بلا عمليات تفتيش لمدة حوالي أربع سنوات. والآن، حتى عندما ينص القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) على أنه الفرصة الأخيرة، يحاول صدام مرة أخرى منع تنفيذه.

ويجب أن يقول المجلس أيضا إننا لا يمكننا بالعمل أو بالتقاعس، أن نشجع أولئك الحائزين لأسلحة دمار شامل ويشعرون بأنهم يمكنهم خرق القانون الدولي بشكل منتظم بلا عقاب. ينبغي للمجلس أن يبعث برسالة واضحة بأنه

يعي تماما أن التهديد المحيق بنا أخطر من أي وقت مضى وأنه يتعلق بالتقاء بين وجود لأسلحة الدمار الشامل واحتمال استخدام الجماعات الإرهابية لها والطابع الإجرامي لزعماء سياسيين يستخدمون تلك الأسلحة وهؤلاء الإرهابيين معا.

على مجلس الأمن أن يبعث برسالة واضحة بأنه يعتبر أن لن يبقى بعد الآن رهينة لدى أولئك الذين يخطئون، في سعيهم لتحقيق أهدافهم الخاصة، فيفسرون تطلعنا إلى السلم كدليل على الضعف. يجب أن يوضح المجلس تماما أن ما كان يسعى إليه دائما لم يكن احتواء العراق أو التزع الجزئي لسلاحه بل التزع التام لأسلحة الدمار الشامل لديه، وخاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وأنه ينبغي تحقيق هذا سلميا، وهو ما يتطلب تعاونا عراقيا كاملا. وإذا لم يتوفر هذا التعاون سيكون العراق وحده مسؤولا عن العواقب.

أخيرا، يجب أن نوضح تماما أنه يتعين على المجلس أن ينهض بمسؤولياته أمام العالم بأسره بأن يرد على هذه الحالة.

نزع سلاح العراق ليس مسألة تتعلق بالمزيد من المفتشين أو بالمزيد من الوقت. فهذه ليست إلا، كما قال مفكر فرنسي، استراتيجية عقم. ففيما يتعلق بالمواد النووية والقذائف، يمكننا أن نتصور إمكانية تحقيق نتائج بدون استعداد النظام لتزع سلاحه أو حتى تعاونه الاستباقي. ولكن لا ينطبق هذا على الأسلحة الكيميائية والجرثومية. نحن نعلم ذلك جميعا. ففي مجال نزع الأسلحة الكيميائية والجرثومية بالذات لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية من جانب النظام العراقي. ومن الطبيعي أنه سيتعين على المفتشين مواصلة عملهم للمدة الضرورية وبالوسائل اللازمة. ولكن لا بد أن يتم ذلك على أساس حدوث تغيير حاد في استعداد نظام صدام حسين لتزع سلاحه. ولم يظهر العراق حتى الآن أية بوادر جديرة بالثقة على الاستعداد لتزع سلاحه.

لقد استمعت إلى الذين يعتبرون أن القرارات التي قد يتخذها المجلس ستفضي إلى إزهاق أرواح بشر كثيرين وإلى خسائر كبيرة في العراق. إنهم ينتقدون ذلك ويحملوننا المسؤولية عنه. ولكننا نقول لا، فالمسؤولية عن موت الملايين يتحملها آخرون، من أمثال صدام حسين، من خلال حروبهم وغزواتهم وأعمالهم وقراراتهم. يتحملها آخرون من أمثال صدام حسين الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. يتحملها آخرون من أمثال صدام حسين الذين يدمرون أسرا وشعوبا وأمما بأكملها. فليس مجلس الأمن المسؤول. إننا نسعى إلى السلم والأمن الدوليين، لأننا جميعا نريد السلم. ولكننا نريد سلما آمنا يكفل عدم استخدام العراق لتلك الأسلحة وعدم سقوطها في أيدي الجماعات الإرهابية، التي يمكن أن تستخدمها في تحقيق أغراضها. والتصرف على نحو مغاير هو مثل التعلق بآمال زائفة والبحث عن ترتيبات لا يمكن إلا أن تقوض بشكل خطير مصداقية وفعالية المجلس وحتى السلم والاستقرار الدوليين اللذين نسعى جميعا إليهما.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر وزيرة خارجية أسبانيا على كلماتها الطيبة الموجهة إلى بلدي وإلى أفريقيا، وكذلك على تشجيعها لنا.

أعطي الكلمة الآن للرايت أونرابل جاك سترو، وزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

**السيد سترو** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، على توليكم الرئاسة، ولكم أطيب تمنياتي في هذا الوقت الهام جدا. كما أكرر وأشدد على الشكر الذي وجهتموه بسخاء إلى نائب المستشار يوشكا فيشر والسفير غونتر بلوغر على الطريقة الممتازة التي أدارا بها مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. كما أود أن أشكر السيد البرادعي والسيد بليكس على

تقريريهما وأن أسجل تقدير حكومتي لعملهما وعمل جميع موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في ظروف شاقة جدا.

لقد استمعت باهتمام كبير جدا لما قاله زملائي الذين تكلموا قبلي. وكلنا نتفق على أنه يجب نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق تماما وعلى أنه لا بد من التصدي لإخفاق العراق في التعاون الفوري وغير المشروط والنشط مع المفتشين.

وبينما كنا نتفاوض بشأن القرار ١٤١٤ (٢٠٠٢)، كانت الأدلة بادية للجميع على أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق مادي. وصوَّت الأعضاء الـ ١٥ جميعا مؤيدين لإتاحة فرصة أخيرة أمام النظام العراقي كي يمتثل لالتزاماته.

لذلك فإن السؤال الأول المطروح على المجلس هو الآتي: هل اغتنم العراق هذه الفرصة النهائية لنزع سلاحه؟ لقد أدهشني وأنا أصغي بإمعان لجميع البيانات، مع اختلاف الناس بطبيعة الحال في وجهات نظرهم، أن أحدا لم يقل على مسمع مني، لم يقل وزير واحد في المجلس، إن العراق الآن ممتثل الآن امتثالاً كاملاً وفعالاً وفوريا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). فهو لم يغتنم بعد هذه الفرصة الأخيرة. وإن كان لدى أي شخص في هذه القاعة أو خارجها ذرة شك في هذا الاستنتاج، فإني أوصيه بالاطلاع على ما يسمى تقرير المجموعات عن المسائل المعلقة بشأن برنامج الأسلحة العراقية المحظورة، الذي كان لي حظ الاطلاع عليه بوصفي عضوا في الهيئة المساندة للجنة الرصد والتحقق والتفتيش. وقد قرأت، كما يعلم السيد بليكس، هذا التقرير الواقع في ١٦٧ صفحة بكامله في كل دقيقة من دقائقه. وهو قطعة من العمل المضني أشكر السيد بليكس على نشرها. ولكن من المثير للذعر أيضا أن نطلع فيه على امتناع العراق عن الامتثال لقرارات المجلس المتتالية كل يوم على مدى الأعوام الـ ١٢ الماضية.

فليس ثمة تعاون نشط في المجالات ذات الأهمية. ونتيجة لذلك، لم تستطع اللجنة تسوية أي من المسائل الموضوعية المعلقة منذ عام ١٩٩٨. وقد رفض العراق كما نعلم جميعا، وهذه نقطة سأعود إليها بعد قليل، السماح بدخول المفتشين لمدة ثلاث سنوات بعد إصدار القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ولم يقبل بهم إلا تحت التهديد باتخاذ إجراء للإنفاذ وفي محاولة منه لإعاقة القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وما برح العراق يجر أقدامه جرا فيما يتعلق بأكبر عدد ممكن من عناصر التعاون على الصعيد الإجرائي والموضوعي.

وأود الاكتفاء بتوجيه الاهتمام إلى جانب واحد، كثيرا ما يجري إغفاله. فقد أشار السيد بليكس إلى أن العراق أبلغنا مؤخرا بأنه بعد اعتماد المرسوم الرئاسي بحظر الاشتراك في أعمال ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل على الأفراد والشركات المختلطة سوف يصدر مزيد من التشريعات في هذا الصدد. ولا ينبغي أن يخدع أحد فيحسب ذلك تنازلاً. فقد صدر الأمر للعراق يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ولديَّ هنا التعليمات الصادرة عن المجلس، بسن تشريعات تمتثل للقانون الدولي، أي بأن يفعل بالضبط ما يقول الآن إنه يعتزم القيام به. علاوة على ذلك فإن ما فعله حتى الآن لا يشمل العمليات التي تقوم بها الدولة بل يقتصر على العمليات التي يقوم بها الأفراد والشركات المختلطة. وهكذا بعد مضي ١٢ عاما، أي بعد ١٢ عاما من مشاهدة العالم العراق يطور تحت بصره أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إطلاقها، من منظومات نووية، ومنظومات بيولوجية، ومنظومات كيميائية، ما زال العراق يرفض إصدار قانون يقول إن قيام أفراد السلطات الحكومية بهذا النشاط أمر غير قانوني.

وليس هذا بالشيء الذي كان يحتاج منهم إلى بحث. ليس شيئا يلزمهم فيه مساعدة من المفتشين أو الرادار الذي

يخترق الأرض. بل هو شيء كان بوسعهم أن يفعلوه، وكان ينبغي لهم أن يفعلوه، منذ أمد بعيد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وما زالوا رغم كل هذا الضغط يرفضون القيام به.

ثم نأتي إلى مسألة المقابلات الشخصية. يفعل العراق،كما يذكر السيد بليكس والسيد البرادعي في تقريريهما، كل ما في وسعه ليحول دون إجراء مقابلات غير مقيدة وغير مسجلة. وقد أجريت حتى الآن ١٢ مقابلة خاصة موزعة بين لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ووكالة الطاقة الذرية، وذلك في مقابل قائمة أعدتها لجنة خاصة للأمم المتحدة تضم ٣٥٠٠ شخص سبق اقترانهم ببرامج أسلحة الدمار الشامل. ونعلم علم اليقين أن جميع هؤلاء الأشخاص الاثني عشر، وكافة من هم عرضة لإجراء مقابلات معهم في المستقبل، تعرضوا للتهديد والتخويف من قِبل النظام العراقي قبلها وأخبروا بأن حواراتهم يجري تسجيلها. ولم يكن يتم التسجيل لهؤلاء الأشخاص الذين تجرى معهم المقابلات بواسطة أجهزة تنصت وأجهزة تسجيل طلب إليهم اصطحابها إلى الاجتماعات. ولكنهم أُبلغوا بأنه سيتم تسجيل ما يقولون على أي حال بواسطة أجهزة تنصت موضوعة في حوائط قاعات المقابلة. وأفهم أن دوائر الأمن العراقية تحتجز العلماء الذين يحتمل أن يكون لديهم أكبر حظ من أدلة الإدانة. ولم تجرِ أية مقابلات، ولو مقابلة واحدة، في ملاذات آمنة خارج العراق. وهذه القيود المفروضة على الأشخاص الذين تجرى معهم المقابلات لهي في حد ذاتها أشد الأدلة إدانةً على أن لدى صدام ما يخفيه.

كذلك تؤكد قصة الصمود ٢ أساليب العراق المألوفة. إذ أنقص العراق عن الحقيقة عدد ما أعلنه من محركات القذائف التي استوردها بطريقة غير قانونية. فأعلن عن وجود ١٣١ محركا بينما استورد ٣٨٠. كما أعلن العراق كذبا أن أقصى مدى للقذيفة لدى تصميمها هو ١٥٠ كيلومترا، ولم يكن صدفة أن تنطلق إلى مسافة تتجاوز ذلك المدى بكثير. ونعلم أن موافقة العراق على عملية التدمير، رغم ضرورتها، هي تدبير محسوب على أساس أنه يستطيع إرضاء المجلس باستجابة جزئية في فئة واحدة فقط من بين ٢٩ فئة من مسائل نزع السلاح التي لم تحسم.

ويتعين عليَّ أن أقول، بكل الاحترام الواجب لزملائي الأفاضل، إن مما يناقض التجربة أن نصدق أن مواصلة أعمال التفتيش دون تحديد موعد نهائي ثابت، كما أعتقد أنه مقترح في المذكرة الفرنسية الألمانية، سوف تحقق نزع السلاح الكامل في حالة عدم توافر التعاون الكامل والنشط من جانب العراق بشكل فوري، وهو ما تسلّم به المذكرة. بل إن المذكرة لا تشكل حتى صيغة لاحتواء العراق، بالنظر إلى قدرته الثابتة على استغلال نظام الجزاءات الحالي لمواصلة تطوير أسلحة الدمار الشامل. فلم نكن نعلم شيئا عن محركات القذائف. لم نكن نعلم شيئا عن بقية هذه الأشياء، المستوردة تحت أنوفنا في انتهاك لنظام الجزاءات، حتى أصدرنا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ولإيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة، لا يجب أن يتراجع المجلس عن المطالب التي حددها بوضوح في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). فما يلزمنا هو أن يتخذ العراق قرارا استراتيجيا غير قابل للرجوع عنه بنزع سلاحه؛ أن يتخذ العراق قرارا استراتيجيا بأن يُخضع للمفتشين كل ما لديه من أسلحة الدمار الشامل، وجميع المعلومات ذات الصلة التي كان يمكنه وينبغي له تزويدهم بها في أي وقت على مدى الأعوام الـ ١٢ الماضية؛ أن يتخذ قرارا استراتيجيا كالقرار الذي اتخذته جنوب أفريقيا عندما قررت بحريّة أن تتخلى عن برنامجها النووي السري.

وأعرب عن عظيم الترحيب بالتقدم الذي يبلغنا المفتشون بإحرازه. فما برحت رغبتي الجدية ورغبة حكومتي

على الدوام تتمثل في تحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل التي لدى العراق، إن كان في المستطاع بشريا تحقيقه بالوسائل السلمية. ولكن لا بد لنا، إن أردنا تحقيق ذلك، من التسليم بأن التقدم الذي تم الإبلاغ عنه لا يمثل سوى قمة جبل ثلجي هائل من العمل المطلوب من العراق ولم يتم إنجازه.

وتماما كما أنني أرحب بالتقدم الذي سمعنا به، أقول للمجلس إن ثمة دروسا بالغة الخطورة نستقيها مما جرت إفادتنا عنه. فلننظر فيما تغير. لماذا حدثت هذه النوبة الفجائية من النشاط في حين لم يحرز أي تقدم على الإطلاق طيلة أسابيع سابقة على ذلك، وفي حين كان صدام حسين يعيد التسلح تحت أنوفنا طوال أشهر وسنوات من قبل؟

ليست سياستنا هي التي تغيرت. وليس القانون الدولي هو الذي تغير، فقد صدرت منذ البداية تعليمات واضحة لصدام حسين بنزع السلاح. كلا، إن ما تغير شيء واحد، وشيء واحد لا غير: هو الضغط على هذا النظام. وقد قال السيد بليكس في ملاحظاته الاستهلالية إن هذه التغيرات قد تعزى إلى الضغط الخارجي القوي. وهو مصيب تماما في ذلك. وقد وصف دومينيك دي فيلبان في ملاحظاته قدرا كبيرا من الضغط الدبلوماسي الذي تفرضه حركة بلدان عدم الانحياز، والاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية، وجهات كثيرة أخرى. وأرحب بكل هذا الضغط الدبلوماسي ترحيبا كبيرا.

ومضى دومينيك يقول إن قوات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قدمت الدعم لذلك الضغط. ومع كل احترامي لصديقي العزيز، أعتقد بأن الأمر هو على العكس من ذلك. فما حدث هو أن كل ذلك الضغط كان موجودا يوميا خلال ١٢ سنة. وبعبارات السيد بليكس التي اختارها بعناية، يتمثل الضغط الخارجي القوي – ودعنا نكون صرحاء فيما يتعلق بذلك – في وجود أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من الشباب من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، الراغبين في التضحية بأرواحهم في سبيل هذه الهيئة، ألا وهي الأمم المتحدة.

كما ذكر دومينيك أن الخيار المطروح علينا هو بين نزع السلاح بالوسائل السلمية ونزع السلاح عن طريق الحرب. وهذا خيار غير صحيح. ووددت لو أن الأمر كان بهذه السهولة، لأننا عندئذ لن نكون مضطرين لإجراء هذه المناقشة؛ وبوسعنا أن نستسلم لنزع السلاح بالوسائل السلمية وننصرف إلى بيوتنا. وتكمن المفارقة التي نواجهها في أن الطريق الوحيد الذي نتمكن به من نزع سلاح نظام خبيث، ما فتئ، وكلنا يعلم ذلك، يتحدى المجلس خلال السنين الـ ١٢ الماضية – الطريق الوحيد الذي نتمكن به من نزع ما لديه من أسلحة الدمار الشامل، التي ذكر المجلس أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين – يتمثل في دعم دبلوماسيتنا بتهديد موثوق باستعمال القوة.

ووددت لو أننا نعيش في عالم مختلف ليس فيه ضرورة لذلك، إلا أننا، ويا للأسف، نعيش في هذا العالم، والخيار فيه فيما يتعلق بكيفية تحقيق نزع السلاح هذا ليس خيارنا – إنه خيار صدام حسين. ولو كان الخيار خيارنا، لكان الأمر سهلا، ولكنه ليس كذلك بكل أسف. وهناك نتيجة وحيدة معقولة ممكنة يمكننا أن نستخلصها وهي: أنه يتعين علينا أن نزيد الضغط على صدام حسين. وعلينا أن نخضع هذا الرجل للاختبار. فلقد أظهر هذا الأسبوع أنه ليس بحاجة إلى المزيد من الوقت للامتثال، وأن بإمكانه أن يتصرف بسرعة مذهلة عندما يريد. وأكثر من ذلك، أنه يعلم بالضبط ما الذي ينبغي عمله. وهو يعلم ذلك لأنه هو مصدر المعلومات. ولا يحتاج العراقيون إلى السيد بليكس وإلى كل موظفيه لإنتاج ١٦٧ من الأسئلة القضائية؛ فلديهم كتاب الأجوبة سلفا. وانظروا إلى السرعة التي تصرفوا بها لإنتاج إعلان من ٠٠٠ ١٣ صفحة، بالرغم من أن معظمه

لم يكن وثيق الصلة بالموضوع. وقد يستغرق تلفيق المزيد من الأكاذيب وقتا طويلا، إلا أن قول الحق لا يستغرق سوى ثوان معدودات.

وأود أن أوضح أمرا يتعلق بمسألة التلقائية، التي أثارها صديقي العزيز دومينيك مرة أخرى. لم يكن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها مطلقا أمرا تلقائيا؛ لقد كان دوما مشروطا. وسيكون سيرنا إلى حالة تستعمل فيها القوة بشكل تلقائي تصرفا غير مسؤول، وخروجا على واجباتنا الجليلة تجاه المجلس. وبالرغم من انتشار إشاعة مضللة مفادها أن بعضنا يسعى إلى استعمال القوة بشكل تلقائي، فإن الحقيقة هي أن القوة لا تستعمل بشكل تلقائي، ولا ينبغي أن تستعمل بشكل تلقائي، ولن تستعمل تلقائيا، ولم يكن هناك أي شيء قرنت حكومتي اسمها به مطلقا يشير إلى أن ذلك هو الواقع.

إن ما نسعى إليه هو امتثال صدام حسين للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وإنني أثير هنا هذه النقطة وهي أننا لا نوحي بأن السيد بليكس والسيد البرادعي سيتمكنان من إنجاز عملهما كله — وأنهما سيتمكنان من التحقق من نزع سلاح العراق خلال أيام. ليس هناك من يوحي بذلك. إلا أن ما نشير إليه هو أن بالإمكان تماما، ومن القابل للتحقيق والضروري بالنسبة لصدام حسين وللنظام العراقي أن يسعوا إلى الامتثال حتى، بدلا من اعترافنا جميعا — بالكلام أو حتى بالصمت، كما فعلنا اليوم — بأن صدام حسين لا يمتثل امتثالا تاما، وأنه لم يغتنم فرصة أخرى والفرصة النهائية، يكون بإمكاننا قول العكس والاحتفال بإنجاز المثل العليا للأمم المتحدة وتأييد النقاط الأساسية لبرنامج عمل الأمم المتحدة — وبأن بإمكاننا أن ندعم دبلوماسيتنا، عند الضرورة، بتهديد موثوق باستعمال القوة.

وإننا، باعتبارنا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ومن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لا نزال ملتزمين بتقصي كل خيار معقول للتوصل إلى نتيجة سلمية وكل إمكانية للتوصل إلى توافق في الآراء في المجلس. وفي ضوء ذلك وفي ضوء ما ذكرت، سأعلم المجلس بأنني، باسم متبني مشروع القرار الذي قدمناه — مملكة أسبانيا، وحكومة الولايات المتحدة وحكومة المملكة المتحدة — سأطلب من الأمانة العامة تعميم تنقيح سنقوم بتقديمه، ينص على منح العراق فترة أخرى بعد اتخاذ القرار لاغتنام الفرصة النهائية لنزع السلاح والتحول إلى الامتثال. إلا أنه يتعين على المجلس أن يبلغ العراق رسالة واضحة بأننا سنحل هذه الأزمة بشروط الأمم المتحدة وهي: الأحكام التي نص عليها المجلس منذ أربعة أشهر عندما اتخذنا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

**الرئيس**: (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الخارجية والكمنولث لبريطانيا العظمى على كلماته الرقيقة.

أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد جورج تشيكوتي نائب وزير خارجية أنغولا.

**السيد تشيكوتي** (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم سيدي، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وأن أشكر ألمانيا على رئاستها الألمعية خلال شهر شباط/فبراير.

وإني باسم حكومة أنغولا، أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر والتقدير لرئيس مفتشي الأسلحة، السيد بليكس وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد البرادعي، على ما قاما به من عمل وما أبدياه من كفاءة وقدرة مهنية، على نحو ما يشهد به التقريران اللذان قدما إلى المجلس صباح اليوم.

ونحن اليوم، نضع لبنة أخرى في بناء عالم خال من التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ويتابع الملايين حول

العالم هذه الإجراءات بكل عناية، واضعين أملهم وثقتهم وإيمانهم في قدرة مجلس الأمن على التحلي بالحكمة والعدل في الوفاء بولايته. وقد اعترف المجلس بالإجماع، من خلال القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وغيره من القرارات ذات الصلة، بعدم امتثال العراق للقرارات السابقة وقيامه بنشر أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، حذرت هذه القرارات وغيرها العراق مرارا بأن مواصلة انتهاك التزاماته يمكن أن يؤدي إلى عواقب خطيرة.

ويشهد تقرير اليوم مرة أخرى، على بعض التدابير التي اتخذها العراق للامتثال للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ونحن نرحب بهذا التطور. أما بالنسبة لتدمير قذائف الصمود ٢ وغيرها فيعتبر حالة تستحق الدرس لتقديم معلومات موثوقة وقابلة للتحقق بشأن الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. بيد أن تعاون حكومة العراق مع العملية لا يزال غير كاف نسبيا. ويرى وفدي أن هذا الموقف من جانب السلطات العراقية لا يساعدنا بأي حال من الأحوال في مهمتنا وفي الوفاء بولايتنا. ويعتبر التعاون العراقي بالفعل عنصرا أساسيا.

وينبغي أن نعترف بأن العراق قد أحرز تقدما فيما يتعلق بزيادة التعاون مع المفتشين. وكان هذا يحدث عادة عندما كان يترافق بمعايير ومواعيد محددة، مما يشير إلى صنع نموذج لتعزيز نطاق الطابع التطفلي لعمليات التفتيش. وفي ظل الظروف الراهنة، يبدو ذلك المسعى أكثر السبل المناسبة للمحافظة على وحدة مجلس الأمن وللاستمرار في المسار الذي يمكن أن يفضي إلى تسوية سلمية للأزمة ويجنب الشعب العراقي، والمنطقة والعالم الصراع المسلح وعواقبه الوخيمة. والطريقة التي يتعامل بها مجلس الأمن مع نزع سلاح العراق، وعزم المجلس، سيحددان المعيار الذي سيقاس به عملنا في تعزيز السلام والأمن في العالم.

وتتشاطر الحكومة الأنغولية موقف المجتمع الدولي بأنه لا بد من نزع سلاح حكومة العراق بتوفير سبل الوصول الفوري ودون عائق وغير المشروط وغير المقيد إلى المواقع والمعلومات التي يحسب أنها ذات صلة بعملية نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، يشارك وفدي الدول الأخرى الأعضاء في مطالبة العراق بالاضطلاع بدور أكثر نشاطا واستباقا في تدمير الأسلحة المحظورة وفي تقديم الوثائق اللازمة لاحقا، حتى يؤكد للمجتمع الدولي أنه خال بالفعل من أسلحة التدمير الشامل والبنية الأساسية المرتبطة بها.

ويمثل نزع سلاح العراق مطلبا قاطعا وغير مشروط للمجتمع الدولي. وينبغي للمجلس أن يوضح بصورة قاطعة، وأن يبعث رسالة قوية للسلطات في العراق، أنه ينبغي ألا يفسر نقاشنا بأنه عدم استعداد للتصرف، بل، بالأحرى، هو نقاش عن أفضل طريقة للتصرف بصورة مشتركة لتحقيق هدفنا المشترك في نزع أسلحة العراق للتدمير الشامل بصورة فعالة.

وبالعمل مع جميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، نحن على استعداد للتعاون الكامل وللاضطلاع بمسؤوليتنا عن إيجاد الحل الأسلم للأزمة التي نواجهها. وفي ذلك السياق، يدعو المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والرأي العام الدولي باستمرار إلى نزع سلاح العراق بصورة سلمية. وقد أعربت منظمات مثل الاتحاد الأفريقي، وحركة عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي عن شواغلها السياسية والاقتصادية والإنسانية حيال استخدام القوة كما أيدت التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة بوصفه أنسب سبيل للشعب العراقي ولبقية العالم. وهذه الشواغل تشكِّل شواغل مشروعة، لكنها لا تترجم أو تحول إلى عدم استعداد للتصرف، ولا يمكن ذلك.

وفي الختام، إن جوهر المسألة المعروضة علينا ليس هو ما إذا كان مجلس الأمن قادرا أو غير قادر على التصرف لإنفاذ قراراته. إن هذه الهيئة تقف موحدة في تصميمها على تخليص العراق من أسلحة الدمار الشامل. لكن مسؤولياتها تشمل استنفاد كل الوسائل الدبلوماسية والسلمية لتحقيق نزع السلاح هذا. ويقيدنا الميثاق بذلك الالتزام، الذي نتمسك به.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب وزير خارجية أنغولا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

**السيد بلينغا - إيبوتو** (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يعقد مجلس الأمن اليوم أول جلسة علنية له في هذا الشهر. وأود أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم، سيدي، ترأسون مداولاتنا، لا سيما خلال هذه الفترة المهمة في تاريخ العلاقات الدولية، التي يمكن أن يكون لها أثر على المجلس.

كذلك أود أن أعرب عن تهاني بلدي لألمانيا على العمل الممتاز الذي قامت به خلال رئاستها للمجلس في شهر شباط/فبراير.

وأخيرا، أرحب بوجود الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، بيننا.

نجتمع صباح هذا اليوم لمناقشة التقرير الفصلي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (S/2003/232، المرفق)، الذي عرضه علينا من فوره ببلاغته المعهودة، رئيسها التنفيذي، السيد هانس بليكس. وكان المجتمع الدولي ينتظر بشغف خاص ولسبب وجيه، تقرير اللجنة، وهو التقرير الثاني عشر من نوعه. وعموما، محتويات التقرير واقعية وهي متابعة للتقارير المرحلية التي أعدت للمجلس في أشهر كانون الأول/ديسمبر، وكانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، قدم لنا السيد بليكس والسيد البرادعي معلومات إضافية خلال إحاطتيهما الإعلاميتين. فتلك المعلومات هي استكمال مفيد للتقرير وينبغي أن تؤدي إلى استكمال النقاش. وأشكرهما على ذلك.

ويسر وفدي أن يلاحظ أن زخم عمليات التفتيش، الذي قطع في عام ١٩٩٨، قد أرسي مرة أخرى بصورة جيدة. وبدون شك، يرجع الفضل في ذلك إلى السيد بليكس وأفرقته في نيويورك وبغداد، وكذلك إلى السيد البرادعي.

وبالطبع ليس هناك موعد نهائي للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي يمثل خارطة الطريق لنزع سلاح العراق. لكن ذلك القرار ينشئ عملية ينبغي أن تنفذ مرحلتها الرئيسية في إطار زمني قصير. وكما نرى، لا يهيئ القرار لنشاط لا نهاية له.

ماذا يقول التقرير المعروض علينا؟ يقول إن تقدما حقيقيا قد أحرز في مجال العملية والإجراءات. كما أنه يكشف نتائج جديرة بالاهتمام في بعض المجالات، التي تتراوح بين بداية تدمير القذائف والقنابل وبين سجلات الأحكام والإجراءات، والمقابلات والمراقبة الجوية. وكل ذلك يُنسب الفضل فيه إلى العراق. ومع ذلك، يؤكد التقرير أيضا بجلاء أن ”النتائج التي تحققت فيما يتعلق بترع السلاح محدودة للغاية حتى الآن“ (S/2003/232، المرفق، الفقرة ٧٣).

ومن الواضح أن تعاونا أفضل من السلطات العراقية كان من شأنه أن يسمح لنا بتحقيق تقدم أسرع وأكبر. وكما قلنا وقال الآخرون في السابق، تعتمد فعالية ونجاعة نظام التفتيش على التعاون غير المشروط والكامل والنشط من جانب السلطات في بغداد. ونعتقد أن ذلك الرأي يتشاطره الجالسون حول الطاولة، فضلا عن المفتشين أنفسهم.

وفي هذه المرحلة، وفي ضوء التقرير والإحاطتين الإعلاميتين الشفويتين اللتين أعطيتا لنا اليوم، تعتقد الكاميرون أن العراق لم يغتنم بعد الفرصة الأخيرة التي وفرها له المجلس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عندما اتخذ بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وما فتئت الكاميرون تفضل دوما تسوية المنازعات بالوسائل السلمية – وتقف الكاميرون ضد الحرب في العراق – أو في أي مكان آخر – لكن، بوصفها عضوا في مجلس الأمن تقع عليها المسؤولية والواجب، مع الأعضاء الآخرين، حيال ضمان أن تنفذ الدول بالكامل القرارات التي تتخذها هذه الهيئة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالعراق أو بأي صراع آخر مدرج في جدول أعمال المجلس. وفي ذلك السياق، إن الكاميرون مقتنعة بأن مسألة العراق ينبغي تناولها في هدوء وواقعية وتصميم.

نحن نؤيد عمليات التفتيش. وما زلنا نرى أنها يمكن أن تتيح لنا تحقيق الأهداف التي حددها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لكننا لا نرى أن عمليات التفتيش ينبغي أن تستمر إلى ما لا نهاية.

ينبغي أن نسعى، بإخلاص، إلى إيجاد بديل موثوق به للحرب ولعمليات التفتيش إلى ما لا نهاية. وقد طُرحت بعض المقترحات في هذا الخصوص تستأهل نظرنا.

ونرى أن المشكلة الرئيسية والجوهرية، في هذا الوقت الحرج، هو حث السلطات العراقية على التعاون تعاونا نشطا وكاملا ودون شروط إذا كانت ترغب في تحقيق نزع السلاح السلمي السريع لبلدها، وهو أمر بأيديها وحدها.

وكما ينص التقرير المعروض علينا، دون هذا التعاون لا يمكن أن يكون هناك نزع سلاح يمكن التحقق منه.

ويبدو لنا أنه يتوجب علينا، بدلا من إظهار انقساماتنا، أن نعمل سويا من أجل التغلب على خلافاتنا وإعادة بناء وحدتنا وتماسكنا. وعلى هذا النحو نستطيع – بصوت واحد وبقوة أكبر ومصداقية أكبر وبغية تحقيق الفاعلية التي نسعى إليها – أن نوعز للسلطات العراقية أن تتعاون تعاونا نشطا وكاملا مع المفتشين وفقا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي وافقت عليه بشكل كامل.

إن خطورة الحالة والحاجة إلى تحقيق الفاعلية تتطلبان منا، في هذه اللحظة الأخيرة، أن نفعل كل ما في وسعنا، كما فعلنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، للتوفيق بين وجهات النظر من خلال التنازلات المتبادلة. وينبغي لنا أن نجد حلا يستند إلى توافق الآراء. وبهذا يمكن الحفاظ على وحدة وفعالية مجلس الأمن، وبهذا يمكن تعزيز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وأختتم كلمتي بحث السلطات العراقية – لمصلحة شعبها وبلدها والمنطقة ولمصلحة السلام – إبداء استعدادها الكامل والتزامها القوي بشكل واضح ونهائي وسريع جدا للتعاون في سياق القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى العمل معا من أجل بناء موقف مشترك يجعل من الواضح، بكل الحزم المطلوب، للسلطات العراقية إذا كانت ترغب في تحقيق نزع السلاح السلمي لبلدها، أنه لا خيار أمامها سوى الالتزام بقرارات المجتمع الدولي.

وأدعو أعضاء المجلس إلى استخدام جميع الوسائل الضرورية لحث العراق أخيرا على اغتنام هذه الفرصة الأخيرة التي يتيحها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

دعونا نرفض أن نكون ضحايا المصير.

نزع سلاح العراق من أسلحة الدمار الشامل أمر هام بل ملح بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وفيما يتصل

بهذه المسألة الهامة – قالت الكاميرون وتكرر ما قالته اليوم – تتوقع شعوب الأمم المتحدة من أعضاء مجلس الأمن أن يعملوا معا دون سوء تفاهم بينهم. إن شعوب الأمم المتحدة لا تود أن ترى أعضاء المجلس يسيرون في مسارات متوازية لأن الخطوط المتوازية لا تجتمع. إن شعوبنا تريد أن ترانا نمضي قدما معا.

وبهذه الروح، وإدراكا لضرورة الوحدة والتماسك، ما فتئت الكاميرون تشترك وستواصل الاشتراك في عمل مجلس الأمن وفي مشاورات المجلس بشأن شتى المقترحات المطروحة علينا، من أجل أن نجعل من نزع سلاح العراق حقيقة واقعة أخيرا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الكاميرون على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

**السيد تفروف** (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أعبر عن سروري البالغ لرؤيتكم تترأسون أعمال المجلس عن شهر آذار/مارس، ليس فحسب لأنكم تمثلون غينيا، البلد الصديق، بل أيضا لأنكم شخصيا أسهمتم إسهاما عظيما في أعمال مجلسنا في سياق مهام أخرى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر أيضا الوفد الألماني، الوزير فيشر والسفير بلوجر، على قيادته الفعالة جدا خلال شهر شباط/فبراير.

وأود في البداية أن أشكر السيد البرادعي والسيد بليكس على إفادتيهما. لقد حللت السلطات البلغارية تحليلا عميقا التقرير الذي قدمه السيد بليكس للمجلس. والتقرير الحديث الذي قدمه لنا يشكل إضافة مفيدة ويؤكد الاستنتاجات التي توصلنا إليها أنفسنا خلال قراءتنا المتأنية لهذه الوثيقة الهامة.

وأود أيضا أن أشكر السيد بليكس والسيد البرادعي وفريقيهما على تميزهما المهني وإخلاصهما في العمل.

إن الصورة التي قدمها لنا السيد بليكس في تقريره تشوبها شائبة ما. إذ في الوقت الذي تتعاون في السلطات العراقية فيما يتصل بالجوانب الإجرائية لعمليات التفتيش – وبصفة خاصة عن طريق تأمين الوصول غير المحدود للمواقع الخاضعة لإشراف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش – لا يزال التعاون الكبير المزعوم غير مرض، وموقف العراق لا يزال غير مرض على نحو كامل. وفي ضوء هذا الافتقار للتعاون الجوهري، يخلص التقرير، عن حق تماما، إلى أن الهدف الأساسي من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) – وهو نزع سلاح العراق – لم يتحقق حتى الآن.

أبلغ السيد بليكس المجلس أن النتائج في مجال نزع السلاح ما فتئت متواضعة جدا. وبطبيعة الحال، في الأيام الأخيرة، كما قال لنا توا، بذل العراق جهودا إضافية. حتى الآن تم تدمير ٣٤ صاروخا من صواريخ الصمود – ٢ المحظورة. وبلغاريا ترحب بهذا الحدث. وينبغي أن يستمر التدمير بمعدل معزز بل وبسرعة أكبر. لكن، بعد أكثر من ثلاثة شهور من اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لم يحرز تقدم كبير فيما يتصل بكميات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تعتبر في حكم المفقودة وخاصة الإنثراكس وغاز في إكس.

وما كانت أوجه النجاح القيمة هذه ولكن الجزئية للأسف في مجال التفتيش لتتحقق من دون الضغط الدائم من المجتمع الدولي على العراق. ولقد كان اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع الشكل الرئيسي والأكثر فعالية حتى الآن من أشكال الضغط الدبلوماسي. وبعد قولي هذا، دعونا ننظر في الدليل: لقد كان التهديد باستخدام القوة العسكرية وحتى وجود عدد كبير من الجنود الأمريكيين والبريطانيين على

حدود العراق هما اللذان أعطيا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) مصداقية حقيقية. وعلى الرغم من هذا الربط الحتمي بين الدبلوماسية والقوة، يظل تعاون العراق غير كافٍ. وهو تعاون غير فوري وغير مشروط وغير فاعل كما تنص الفقرة ٩ من منطوق القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعلنت بلغاريا أن العراق ما زال في حالة انتهاك مادي للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وقرارات أخرى لمجلس الأمن ذات صلة. وبقدر كبير من الأسف هناك ما يدعوني اليوم لتكرار تلك الملاحظة.

وعلى الرغم من عدم وجود أي تغيير في موقف العراق، فالحرب ليست حتمية. ونحن مقتنعون بأن استخدام القوة ليس إلا الملاذ الأخير بعد استنفاد جميع الوسائل الدبلوماسية. وتؤيد بلغاريا إعلان المجلس الأوروبي في ١٧ شباط/فبراير في بروكسل الذي ينص على ”أن النظام العراقي سيكون وحده المسؤول عن عواقب مواصلته الاستهانة برغبات المجتمع الدولي وعدم اغتنامه هذه الفرصة الأخيرة“.

إن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن من وفود إسبانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لا يتناقض مع المذكرة التي عممتها فرنسا وألمانيا وروسيا (S/2003/214، المرفق). فالوثيقتان، مثلهما في ذلك مثل إعلان المجلس الأوروبي في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، تذكران أن أعمال التفتيش لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. وتركز المذكرة على ضرورة زيادة الضغط على العراق. وتؤيد بلغاريا تلك الاستراتيجية التي ظلت تدافع عنها منذ أن تحققت من أن الإعلان العراقي المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ يفتقر إلى المصداقية.

ونتيجة لهذه الأحوال، يؤمن بلدي بأن مشروع القرار وسيلة فعالة لزيادة الضغط على العراق من أجل الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويواصل العراق تحدي إرادة المجتمع الدولي في أن يراه منزوع السلاح. والعراق لا يعطي ما يوحي بأنه يترع سلاحه إلا تحت الضغط. ونتيجة لذلك، تعلن بلغاريا استعدادها لتأييد مشروع القرار. ومن شأن اعتماد هذا القرار أن يكون استمرارا منطقيا لجهود مجلس الأمن لجعل العراق يفهم أن الصبر له حدوده.

وقد أحطنا علما على النحو الواجب بالتعديلات التي قدمها وفد المملكة المتحدة من فوره لمجلس الأمن. وسندرسها بدقة. وللوهلة الأولى، يجب أن أقول إنها تسير في الطريق الذي يرغبه وفدي، وهو السعي مرة أخرى إلى توافق الآراء في مجلس الأمن.

وبالنسبة لبلغاريا، تظل وحدة مجلس الأمن هدفا يجب تحقيقه بغية الحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة وتعددية الأطراف بوجه عام، ولكنها تظل أيضا وسيلة لتحقيق نزع سلاح العراق. ولا يمكن لأي شيء أن يحل محل الدبلوماسية، لا سيما الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وفي الأيام الآتية – الدبلوماسية المتحلية بالإبداع والابتكار والشجاعة. وفي الأيام الآتية، يجب تكثيف الحوار بين الدول الأعضاء في المجلس، حيث أن الحوار وحده هو الذي يمكن أن يسمح بالتقريب بين المواقف التي تبدو اليوم قاطعة بعض الشيء وجامدة بعض الشيء.

وبالنسبة لبلغاريا، أمة أوروبية عريقة وديمقراطية أعيد تأسيسها مؤخرا، هناك الكثير على المحك. فمن شأن وحدة مجلس الأمن أن تعني التغلب على الانقسامات غير المنتجة داخل الاتحاد الأوروبي وكذلك تعزيز الروابط عبر الأطلسي على حد سواء.

وبتأييد تلك الأغلبية الساحقة لأعضاء المجلس، تناشد بلغاريا بشدة جميع أعضاء المجلس. دعونا نبذل مجهودا إضافيا

من أجل نزع السلاح سلميا في العراق. إن مصداقية الأمم المتحدة ومصداقية مجلس الأمن ذاتهما على المحك. دعونا نرقى إلى ما تفرضه اللحظة الحالية. ولن يحصل السلام على فرصة أخيرة إلا من خلال استعادة وحدتنا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بلغاريا على عباراته الطيبة التي تنم عن الصداقة.

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي السرور أن أرى وزير الخارجية الموقر في غينيا الشقيقة يترأس مداولات هذه الجلسة التاريخية ولعلها الأمينة لمجلس الأمن حول العراق. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة إلى ألمانيا ووزير الخارجية جوشكا فيشر وصديقي السفير غونتر بلوغر على الرئاسة المتميزة لألمانيا أثناء الشهر المنصرم.

العراق بلد إسلامي شقيق، بلد ينبغي أن يكون من ضمن أكثر البلدان رخاء وتقدما في منطقتنا. ويحزننا أن نرى معاناة الشعب العراقي، معاناة مفروضة عليه نتيجة لحربين مأساويتين ضد جارتين شقيقتين، ونتيجة الجزاءات والعقوبات التي فرضت على بلده. لقد استمرت هذه العقوبات ١٢ عاما الآن نتيجة لمقاومة الزعامة العراقية إزالة أسلحة الدمار الشامل التي قد تمتلكها أو تقديم أدلة ذات مصداقية على تدميرها.

وإذا كان من الممكن تفادي الحرب وتحقيق حل سلمي، يجب أن يحمل المجلس العراق في هذه الجلسة مرة أخرى على الامتثال بصورة تامة وأمينة لقراراته التي تنص على إزالة أسلحته للدمار الشامل، وعلى أن يقدم، وفقا لمتطلبات القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، تعاونا فعالا وفوريا وغير مشروط في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها. وهذا يخدم المصلحة العراقية العليا. ويجب أيضا أن تتخذ الزعامة العراقية جميع التدابير الممكنة لدرء المعاناة عن الشعب العراقي التي ستنجم عن الصراع.

نحن ممتنون للسيد بليكس والسيد البرادعي على تقريريهما. إن لتقييميهما أثر حيوي على أي حكم قد يصدره المجلس على ما إذا كانت أهداف القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) والقرارات السابقة قد تم الوفاء بها أو لم يتم. وفي التقارير السابقة، بُلِّغنا بنتائج مختلطة – تعاون في الإجراءات، مع افتقار إلى التعاون المرضي بشأن المضمون. وآخر تقرير تقدمت به لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، التقرير الفصلي الثاني عشر، ينوه بتقديم العراق وثائق جديدة، وببدء المقابلات السرية ، وسن تشريع وطني وقبول الاستطلاع الجوي. وبصورة عامة، يلاحظ التقرير أن النتائج المتعلقة بنزع السلاح كانت محدودة. ويطرح التقرير سؤالا طبيعيا عن ''السبب في أن عددا من التدابير الجاري اتخاذها الآن لم يكن من المستطاع البدء فيها في وقت مبكِّر''.

غير أنه، منذ صدور هذا التقرير، تجري عملية تدمير صواريخ الصمود، كما طلبت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وقد ذكر السيد بليكس أن تدمير هذه الصواريخ ''أوضح وأهم دليل ملموس على نزع السلاح الحقيقي''. وقد عرض السيد بليكس أيضا ٢٩ مجموعة من المسائل المتصلة بالمهام الباقية لإنجاز نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. وعلينا أن نتحرك بسرعة لدراسة جميع هذه المسائل والتوصل إلى حل لها. إن النتائج التي عرضها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية اليوم تشير إلى عدم وجود ما يدل على إحياء البرنامج النووي للعراق. في الوقت الحالي.

ومن المؤسف أن اتجاهات متباعدة قد نشأت، داخل المجلس، لتأمين القضاء على أسلحة الدمار الشامل، فهناك جانب يدعو إلى عمليات إنفاذ عاجلة، بينما يقترح الجانب

الآخر تكثيف عمليات التفتيش وعملية نـزع السلاح. وترى باكستان أنه يمكن التوصل إلى نهج متفق عليه، حتى في هذه المرحلة، بل ينبغي التوصل إليه من خلال مشاورات بين أعضاء المجلس ومع مفتشي الأمم المتحدة. إن أفضل ضمان للنجاح في تحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل للعراق بالطرق السلمية هو وحدة مجلس الأمن.

ولذلك، نتطلع إلى إجراء المشاورات غير الرسمية بعد ظهر اليوم. ويجب أن نحدد التدابير التي يمكن أن يتخذها العراق، ومفتشو الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتي تقرر بما لا يدع مجالا للشك في أن عمليات تفتيش الأمم المتحدة فعالة وأنها ستؤدي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا. ويمكن أن تكون الأساليب والطرق المتفق عليها لإنجاز مهام نـزع السلاح الأساسية المعلّقة الأساس لهذا التوافق في الآراء. ومتى قررنا أساليب لتحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بمصداقية، نستطيع أيضا الاتفاق على إطار زمني قصير نسبيا.

وفي رأينا، أن هذا النهج سيكون أفضل من المقترحات التي يمكن أن تسفر عن استخدام القوة في وقت مبكر. ونحن نتفهم، بطبيعة الحال، الشواغل المشروعة المعرب عنها، مرة أخرى، هنا، اليوم، حول وجود أسلحة خفية للدمار الشامل أو موجودات أو قدرات متصلة بهذه الأسلحة، وحول نتائج تخفيف الضغط الذي أدى إلى التعاون المقدم حاليا من العراق، والرغبة في تأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن. غير أننا نرى، أنه لا يوجد خطر وشيك يتعرض له السلام والأمن الدوليان.

إن تكلفة التأجيل ستكون، في رأينا، أقل كثيرا من تكلفة الحرب. وستكون وقفة خالصة للسلام مستحقة العناء المبذول. وكما قال أميننا العام ''الحرب كارثة إنسانية في جميع الأحوال – وطريق لا يجوز التفكير فيه إلا بعد استنفاد جميع احتمالات التسوية السلمية''.

إن مهمة مجلس الأمن هي السلام، لا الحرب. فالحرب ستؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة للشعب العراقي وللسلام والاستقرار في منطقتنا الهاشة، وللسلام والأمن الدوليين، وللنظام العالمي القائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحكم القانون. ويجب أن نضع في الاعتبار مشاعر شعوبنا وآراء الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ختاما، يجب أن يتمسك مجلس الأمن بمبدأ المساواة وعدم التمييز في العلاقات الدولية: وعلينا، دون شك، أن نكفل تقيد العراق بمعايير الشرعية الدولية المقررة بموجب قرارات مجلس الأمن، لكن علينا أن نطالب المجتمع الدولي أيضا بالامتثال لنفس المعايير في التصدي للمشاكل والمنازعات الأخرى. لقد اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات لتأمين حل صراعات أخرى خطيرة ودامية مثل القرارات المتصلة بجامو وكشمير وفلسطين.

إن قرارات المجلس يجب أن تنفّذ بقوة وعزم. ولا يمكن إقامة الهيكل الجديد للاستقرار والرخاء العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين على أساس معايير مزدوجة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية والتعاون في غينيا.

أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد بليكس والسيد البرادعي على المعلومات التي وافانا بها وأن أعرب مرة أخرى عن ثقة غينيا فيهما ودعمها لهما.

يأتـي هـذا البيـان في وقـت غـير عـادي. فالإنسـانية اليوم على مفترق طـرق في فـترة محفوفـة بالمخـاطر، ومليئـة بعـدم اليقين، تهدد بالتشكيك في القيـم الأساسية المشـتركة الـتي كـانت دائمـا تحكـم العلاقـات بـين الـدول وتشـكل الأساس الصلب الذي تقوم عليه الأمم المتحدة. ويتميز العالم الذي نعيش فيه بمواضع عديدة للتوتر، يعمل تأثيرها الموحّد على تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر الشديد.

وفي هـذا الوقـت الحـرج بصـورة خاصـة في الحيـاة الدوليـة والـذي تحـدده الاتجاهـات المتضاربـة، نعقـد هـذه الجلسة العلنيـة بشـأن مسألـة العـراق الشـائكة. إن وجـود جميـع وزراء خارجيـة الـدول الأعضـاء في مجلـس الأمـن، تقريبـا، في هـذه القاعـة يشـهد علـى أهميـة الموضـوع الـذي نناقشه اليوم.

قبل عدة أشهر اتخذ مجلسنا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) إثر مفاوضـات شـاقة، بغيـة التوصـل إلى حـل نهـائي للأزمـة العراقيـة الـتي يتركز عليهـا كـل الاهتمـام الـدولي حاليـا. ومـن الحقيقـي أن تقدمـا ملحوظـا قد تحقـق في تنفيـذ ذلـك القـرار منذئـذ. ويرحـب وفـدي بهـذا التقـدم ويعـرب عـن أملـه في أن يستمر هذا الاتجاه من أجل تعزيـز هـذا التعـاون الفعلـي الأول من جانب العراق. ويجب أن تؤكد هذه الحقائق سريعا بمزيد من الإيماءات الأكثر أهمية من أجل إعـادة الثقـة بصـورة نهائيـة وتقريبنا من هدفنا المشترك وهـو نـزع سـلاح العـراق بصـورة كاملة وفعالة.

منذ بداية هذه الأزمـة ظلـت غينيـا، الـتي اختـارت أن يتم نزع سلاح العراق بالوسائل السلمية، مقتنعة بأن الفرصـة ما زالت سانحة للتوصل إلى حل سياسي، ولكـن هـذه الفرصـة لا يمكـن اغتنامـها إلا إذا تعـاونت السـلطات العراقيـة بصـدق لضمان نظام تفتيش فعال.

وتحقيقـا لهـذه الغايـة، يجـب أن يقـدم العـراق إجابـات دقيقة لمسائل هامـة لم يبـت فيـها، وخاصـة بتقـديم دليـل مقنـع علـى التدمـير المنفـرد لأسـلحة بيولوجيـة وكيميائيـة معينـة؛ وبمواصلة تشجيع العلماء والخبراء على إجراء مقابلات سرِّية، داخل البلد وخارجه، وفقا للطرائق المنصوص عليها في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)؛ وبتقـديم قائمـة مسـتكملة، دون تأخـير، بجميـع العلمـاء المشـتركين في برامـج التسلـح؛ وبتوسـيع نطـاق القوانين المتعلقـة بإنتـاج أسـلحة الدمـار الشـامل واسـتيرادها وتصديرها.

ولا يمكن المغالاة في تكرار ما يلي: إن هـذا لمصلحـة العراق ذاته. وهو لمصلحة شعبه الذي عـانى بشـكل مفـرط في ظـل الجزاءات السـارية. إن المجتمـع الـدولي، الـذي يبـدو الآن مؤيـدا الحـل السياسـي، لـن يتسـامح إذا اسـتمر العـراق في مراوغاته الماضية.

وبالنسبة لحالة الأزمة الحالية، ترى غينيـا أن عمليـات التفتيش لا يمكن أن تستمر إلى مـا لا نهايـة، وإن كـانت تؤيـد اسـتمرار هـذه العمليـات. وأمـام التحـدي الـذي يواجهـه الجميع، نظل مقتنعين، أكثر من أي وقـت مضـى بـأن الأخـذ بنهج موحد هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يضفي ما يلزم من سلطة وشرعية على ما نتخذه من إجراءات.

ونحن من الذين يؤمنون بأنه إذا استطاع مجلس الأمـن أن يعالج هذه الأزمة بفعالية، فإن مصداقيته ونفوذه سيتعززان إلى حـد كبـير. ووفـد بـلادي، مـن جهتـه، سيسـعى إلى تحقيـق توافق في الآراء لبلوغ ذلك الهدف.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي ممثل العراق الذي أعطيه الكلمة الآن.

**السيد الدوري** (العراق): السيد الرئيس، يـود وفـد بـلادي أن يتقـدم إليكـم بالتهنئـة علـى ترؤسـكم مجلـس الأمـن لهـذا الشـهر. وإنـني علـى ثقـة مـن أن حكمتكـم الأفريقيـة

ستكون ضمانة لإنجاح أعماله في هذه الظروف الصعبة. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى ألمانيا على ترؤسها المجلس في الشهر الماضي والجهود التي بذلت لحسن سير أعمال المجلس. ويسرني أن أشكر كل من السيد بليكس والسيد البرادعي على جهودهما وتقاريرهما وأؤكد لهما عزم العراق على الاستمرار في التعاون الفعال معهما.

ينطلق العراق من شعور عال بالمسؤولية ووضوح في الرؤية لطبيعة الظروف الدولية الصعبة والصعبة جدا التي تنذر بشؤم كبير ليس فقط بالنسبة للعراق وشعبه، وإنما بالنسبة للمنطقة والعالم بما في ذلك هذه المنظمة، منظمة الأمم المتحدة، التي يحرص العالم كله عدا قلة قليلة من دوله على ضمان استمرار قيامها بالمهام التي أوكلت إليها في حفظ السلم والأمن الدوليين.

يبدو أن احتمالات شن حرب عدوانية على العراق باتت وشيكة بغض النظر عما سيقرره مجلس الأمن وبالرغم من الموقف الدولي الرسمي والشعبي الذي أبدى معارضة شديدة للعدوان والحرب وطالب بحل سلمي.

إن الموقف الفرنسي الألماني الروسي الصيني قد عبّر بوضوح عن عدم الحاجة إلى قرار ثانٍ من مجلس الأمن وطالب باستمرار عمل المفتشين وإعطائهم الوقت الكافي لإنجاز مهامهم بالطرق السلمية. كما كان الموقف العربي واضحا، خاصة ذلك الذي اتخذته القمة العربية الأخيرة، وأكد بالإجماع على الرفض المطلق لضرب العراق واعتبره تهديدا للأمن القومي العربي، وطالب بحل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية، وأكد على مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على استقلال العراق وسلامة ووحدة أراضيه. كما أشار إلى أن الوقت قد حان لرفع العقوبات المفروضة عليه.

كذلك عبّرت قمة حركة عدم الانحياز الأخيرة في كوالالمبور، هذه الحركة التي تضم ١١٦ دولة عن إدانتها للعمل العسكري والتهديد به باعتباره عدوانا وانتهاكا فاضحا لمبدأ عدم التدخل. بينما أعلن رؤساء وممثلو ٥٧ دولة إسلامية في مؤتمر الدوحة الأخير عن رفضهم المطلق لأي عدوان على العراق واعتباره تهديدا لأمن أية دولة إسلامية. وبذات الاتجاه ذهب الاتحاد الأفريقي الذي عبّر عن موقف واضح وبصورة لا تقبل التأويل في رفض الحرب والبحث عن حل سلمي.

ولا يفوتني أن أشيد هنا بالجهود التي تبذلها الكنائس في طول العالم وعرضه وأشير خصوصا إلى قداسة البابا الذي أكد على السلام ونبذ الحرب ضد العراق والتي اعتبرها إن وقعت أنها تفتقر إلى أي أساس أخلاقي أو شرعي.

اسمحوا لي هنا أن أحيي باسم شعب العراق جميع الشعوب في العالم وبالذات شعب الولايات المتحدة الأمريكية وشعب بريطانيا وشعب إسبانيا التي انطلقت في تظاهرات وبالملايين عبّرت عن تمسكها بخيار السلام ورفض الحرب.

لقد حاولت وتحاول الإدارة الأمريكية ومعها بريطانيا منذ فترة أن تفتعل وقائع وأدلة على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ولكنها فشلت حتى اليوم في إقناع المجتمع الدولي، إذ أثبت المفتشون عدم وجود مثل هذه الأسلحة وزيف هذه الادعاءات.

لقد تحدث الوزير باول عن غياب القرار السياسي الاستراتيجي العراقي الذي يؤكد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية والتخلص من أسلحة الدمار الشامل. وهنا نود أن نجيب بأن القرار الاستراتيجي العراقي للتخلص من أسلحة الدمار الشامل قد اتخذ منذ العام ١٩٩١، وبموجبه استمرت انسكوم في العمل لمدة ثماني سنوات.

فلقد سلّم العراق الكثير من هذه الأسلحة إلى أنسكوم لتدميرها خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ وقامت أنسكوم فعلا بذلك التدمير، إضافة إلى ما دمّره العراق من هذه الأسلحة من طرف واحد في صيف عام ١٩٩١ بما في ذلك المواد المحظورة في المجال البيولوجي. هذه هي الحقيقة المركزية ولم يظهر عكس ذلك لحد الآن. إن أي مادة محظورة يشار إليها لا بد وأن تكون إما معلنا عنها أو مدمّرة فعلا من طرف العراق. وإن جميع الإعلانات التي طلب من العراق تقديمها لها علاقة بالتفاصيل والتحقق من التدمير من طرف واحد ولا شيء غير ذلك. أؤكد ولا شيء غير ذلك. وعلى الآخرين أن يثبتوا عكس ذلك إن كان لديهم دليل واحد. وهنا أشير إلى ما قاله الوزير باول حول حججه عن برنامج الـ VX العراقي. في حقيقة الأمر لم تكن لدى العراق أسلحة VX للإعلان عنها، ولم يتبق عامل الـ VX ليعلن عنه العراق ولم ينتج الـ VX المستقر ولم يتم تسليحه على الإطلاق. ولا يوجد لدى أي أحد دليل يثبت خلاف ذلك ولا يمكن للسيد باول أن يقفز إلى استنتاجات سريعة كما فعل بشأن أنابيب الألمنيوم والادعاء باستيراد اليورانيوم في خطابه الأخير إلى مجلس الأمن وقد سمعنا ما سمعنا اليوم من السيد البرادعي ما يخالف ذلك.

أما بشأن تعاون العراق الذي سمعته صباح اليوم من العديد من أعضاء المجلس الموقرين فيكفي أن أشير إلى ما جاء على لسان السيد بليكس ليس اليوم ولكن ما جاء به اليوم أكد ما قاله قبل يومين في مؤتمر صحفي من أن العراق يتعاون على نحو فعال (proactively) وأن عملية نزع سلاح حقيقي جارية على الأرض (real disarmament) وإن الجهود المبذولة من العراق والمفتشين تمثل خطوات باتجاه التحقق الفعلي (verification) من تدمير العراق الانفرادي لبرامجه السابقة المحظورة. وعندما سئل هل أن العراق يمثّل تهديدا الآن؟ أجاب أن الجميع يتفق على أن لدى العراق قابليات عسكرية قليلة جدا مقارنة بعام ١٩٩١، وأن العراق يراقَب عن كثب وبحراسة مشددة من المفتشين. وحول المقابلات قال السيد بليكس إن خبراءه أوضحوا بأنها تثمر عن نتائج مهمة ومفيدة من حيث المعلومات. وأشار بهذا الصدد إلى أهمية تقديم العراق لأسماء الذين شاركوا في عملية تدمير برامجه المحظورة والتي قدمت إليه مؤخرا، الأمر الذي سيسهل التحقق من ذلك. وأضاف أنه لا يتفق مع مَن يقول إن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) هو قرار نزع سلاح وليس قرار تفتيش.

لقد شهد الخطاب الأمريكي البريطاني ومعه مَن معه ممن سمعناهم اليوم، حالة تخبط بسبب عدم تمكُّن المسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا ومَن معهم من تقديم أي دليل – ولا دليل واحد – يؤكد وجود أسلحة دمار شامل في العراق. وبسبب عدم تمكنهم من إخفاء أجندتهم الخاصة في المنطقة والعالم، ما زالوا يؤكدون على هذا الخطاب.

لذلك بدأوا أول ما بدأوا في موضوع حيازة العراق وتطويره لأسلحة دمار شامل وطالبوا بعد ذلك بضرورة قبول العراق لعودة المفتشين ثم تحوّلوا إلى التعاون الفعّال مع المفتشين وبعد ذلك طالبوا بضرورة تقديم أدلة وإثباتات على خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. ثم في الاجتماع الأخير ركّزوا على ضرورة تدمير صواريخ الصمود (٢) وبعد ذلك قالوا إن ما يقوم به العراق من تدمير الصواريخ ليس مُهِما لأن العراق يدمر من هنا ويصنع من هناك. ثم انتقل الحديث بعد ذلك إلى العلاقة مع الإرهاب وتغيير النظام وبدأنا نسمع في الأيام الأخيرة عن تهديد العراق للأمن القومي الأمريكي، خاصة البارحة من الرئيس بوش بعد أن سمعنا قبل فترة أن العراق يشكّل تهديدا لجيرانه. كل هذا محاولة لخلط الأوراق وإخفاء البرنامج الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في العراق. وهذه الأجندة بسيطة جدا هدفها الاستيلاء على نفط العراق، والسيطرة على

المنطقة العربية بكاملها سياسيا واقتصاديا، وتنفيذ ما أطلق عليه سايكس بيكو جديدة للمنطقة العربية، أي إعادة تقسيم المنطقة من جديد.

عندما قبل العراق بقرارات مجلس الأمن كان وما زال يرجو الإنصاف من مجلسكم الموقّر إلا أن تقديم مشروع القرار الجديد وتعديله الأخير لا صلة له بنزع السلاح مطلقا إذ يهدف إلى جر المجلس إلى نتائج لا تحمد عقباها ليس على العراق فقط، بل على مصداقية هذه المنظمة التي نجتمع تحت سقفها.

وهنا أود أن أعبِّر عن تقدير العراق لأولئك الذين سيعارضون هذا المشروع وفي الوقت نفسه نؤكد لهم على أن العراق سوف لن ينثني عن الاستمرار في التعاون الفعال والسريع مع الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا ندعو مجلس الأمن الموقّر إلى أن يتحمل مسؤوليته التاريخية وبالذات مسؤوليته اليوم عن درء العدوان ضدالعراق وأن لا يسمح بأي حال بأن تقترف جريمة جديدة باسمه يمكن أن تتجاوز آثارها من بعيد جرائم القرن الماضي.

وأخيرا أشير إليكم، سيدي الرئيس، أن الحرب المحتملة على العراق سوف لن تكشف عن أسلحة دمار شامل بقدر ما تقوم هي بالتدمير لسبب بسيط وهو عدم وجود مثل هذه الأسلحة إلا في خيالاتهم. وبالتالي سوف يندم كل مَن ساعد في اقتراف هذه الجريمة دون أن تكون له مصلحة مباشرة فيها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الطيبة التي وجَّهها إليَّ.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى مواصلة مناقشتنا في مشاورات غير رسمية الساعة ١٧/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٠.